

الضوابط الأصولية دراسة تأصيلية تطبيقية

إعداد

د. عبد الرحمن بن علي الخطاب

أستاذ أصول الفقه المشارك بالجامعة الإسلامية



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمن المعلوم أن أصول الفقه قد أشبع تأليفاً ودراسةً وتحقيقاً، إلا إننا يمكن أن نتناول بعض مسائله بالتجديد، وذلك عن طريق الجمع والعرض، مستأنسين بقول الجويني: «السابق وإن كان له حق الوضع والتأسيس والتأصيل، فللمتأخر الناقد حق التتميم والتكميل».

ولا يخفى على كل حصيف أن في جمع المتفرق إظهاراً لجانب من جوانب هذا العلم، وكشفاً وبياناً عن شيء من مناهج العلماء في تناول مسائل هذا الفن.

وفي هذا البحث محاولة لجمع بعض ما تفرق في كتب علم الأصول وأبوابه وفصوله عن الضوابط الأصولية، راجياً من الله أن يكون لبنة من لبنات التتميم والتكميل.

وأحسب أن في البحث محاولة تأصيل لموضوع الضوابط، ودراسة لكشف اللثام عن المقصود بها، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان.

وقد سميته بـ(الضوابط الأصولية دراسة تأصيلية تطبيقية) سائلاً من الله العون والتوفيق.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتضح أهمية بحث الضوابط الأصولية دراسة تأصيلية تطبيقية في النقاط الآتية:

١. يسعى البحث لدراسة الضوابط التي تضبط المسائل الأصولية ذات القضية المشتركة بضابط يجمعها وتردُّ إليه.
٢. وضع لبنة في طريق إبراز جانب من جوانب علم أصول الفقه، لم يفرد بالتأليف من قبل.
٣. خدمة طلاب فن علم أصول الفقه بجمع الضوابط الأصولية ودراستها دراسة تأصيلية تطبيقية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تتناول موضوع البحث، والعلم عند الله.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وفصلين وخاتمة.

المقدمة: في بيان أهمية البحث وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج الكتابة فيه:

الفصل الأول: دراسة تأصيلية للضابط الأصولي.

المبحث الأول: تعريف الضابط الأصولي.

المبحث الثاني: العلاقة بين الضابط الأصولي وما يشته به، (القاعدة الأصولية- الضابط الفقهي).

المبحث الثالث: أهمية الضوابط الأصولية وحجيتها.

المبحث الرابع: أقسام الضوابط الأصولية.

- المبحث الخامس: طرق استخراج الضوابط الأصولية.
- الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للضوابط الأصولية.
- المبحث الأول: ضوابط أصولية في الجمع والحصص.
- المطلب الأول: ضابط ما يدخل في أصول الفقه.
- المطلب الثاني: ضابط التعريفات.
- المطلب الثالث: ضابط الحل.
- المطلب الرابع: ضابط الإنشاء.
- المطلب الخامس: ضابط الخبر المتواتر.
- المطلب السادس: ضابط الخبر.
- المطلب السابع: ضابط الخبر المرسل.
- المطلب الثامن: ضابط دليل الإقرار.
- المطلب التاسع: ضابط الإلحاق بنفي الفرق.
- المطلب العاشر: ضابط الإيحاء والتنبيه.
- المطلب الحادي عشر: ضابط الاستدلال.
- المطلب الثاني عشر: ضابط سد الذرائع وفتحها.
- المطلب الثالث عشر: ضابط المجاز.
- المطلب الرابع عشر: ضابط صيغ العموم.
- المطلب الخامس عشر: ضابط مفهوم المخالفة.
- المطلب السادس عشر: ضابط فيما يعفو عنه من الخطأ في الاجتهاد.
- المطلب السابع عشر: ضابط الترجيح.
- المبحث الثاني: ضوابط أصولية في التمييز.
- المطلب الأول: ضابط الواجب.
- المطلب الثاني: ضابط الواجب الكفائي.
- المطلب الثالث: ضابط الوقت المضيق.

- المطلب الرابع: ضابط الجهل الذي يعذر به المكلف.
 المطلب الخامس: ضابط المشقة المقتضية للرخصة.
 المطلب السادس: ضابط الصحة عند المتكلمين.
 المطلب السابع: ضابط الخبر.
 المطلب الثامن: ضابط الكبيرة.
 المطلب التاسع: ضابط الأمر المقتضي للوجوب.
 المطلب العاشر: ضابط المطلق.
 المطلب الحادي عشر: ضابط ما يسوغ فيه الاجتهاد.

منهج البحث:

١. جمعت المادة العلمية من مصادرها المعتمدة.
٢. ورتبت المادة العلمية ووزعتها بحسب مفردات الخطة.
٣. اخترت عدداً من الضوابط الأصولية لتكون مجالاً للتمثيل والتطبيق، ثم درستها على النحو الآتي:
 - (١) قسمت الضوابط بحسب تقسيمها من حيث الهدف والغاية (ضوابط الحصر والجمع - وضوابط التمييز).
 - (٢) صغت الضوابط بصياغة مناسبة إن كان منقولاً عمّن سبق واحتاج الأمر إلى ذلك ومن باب أولى إن لم يكن منقولاً بل اجتهاد مني خرج عقب استقراء.
 - (٣) وثقت الضابط المنقول، ووضحت صورته.
 - (٤) وضحت وجه اندراج المسائل الأصولية في الضابط المذكور
 - (٥) وثقت الأقوال المنقولة عن العلماء بالإحالة إلى مواضعها من كتبهم بذكر الجزء والصفحة.

٤. عزوت الآيات الواردة في البحث إلى مواطنها في المصحف الشريف، بذكر اسم السورة ورقم الآية.
٥. خرجت الأحاديث الواردة في البحث من مصادر السنة المعتمدة بذكر المصدر والجزء والصفحة ورقم الحديث، مع ذكر درجة الحديث من خلال أقوال أئمة هذا الشأن، وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإحالة عليهما.
٦. شرحت المصطلحات العلمية والألفاظ الغريبة.
٧. ذيلت البحث بقائمة للمصادر والمراجع مرتبة على حروف المعجم.
٨. وضعت فهرساً للمصادر والمراجع. وآخر للموضوعات



الفصل الأول دراسة تأصيلية للضابط الأصولي

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الضابط الأصولي.

المبحث الثاني: العلاقة بين الضابط الأصولي وما يشته به
(القاعدة الأصولية-الضابط الفقهي).

المبحث الثالث: أهمية الضوابط الأصولية وحجيتها.

المبحث الرابع: أقسام الضوابط الأصولية.

المبحث الخامس: طرق استخراج الضوابط الأصولية.

المبحث الأول تعريف الضابط الأصولي

الضابط في اللغة: اسم فاعل من الفعل ضَبَطَ. وهو لا يخرج في العموم عن ثلاثة معان^(١):

١. ملازمة الشيء وعدم مفارقتة.
 ٢. حفظ الشيء بالحزم، ومنه ضبط البلاد.
 ٣. القوة في أداء العمل مع الإلتقان، ومنه ضبط الكتاب بإصلاح خلله.
- يقول ابن منظور: «الضبط: لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه ينضبط ضبطاً وضباطة... وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم، والضابط القوي على عمله...»^(٢).

الضابط في الاصطلاح العام: انقسم العلماء في تعريف الضابط اصطلاحاً إلى فريقين:

الفريق الأول: من لم يفرق بين القاعدة والضابط في التعريف، فعرّفها بتعريف واحد، وهو: «الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته»^(٣).

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (٧/٣٤٠)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦٠٩)،
والصحاح للجوهري (٣/١١٣٩)، مادة (ض ب ط).

(٢) لسان العرب لابن منظور (٧/٣٤٠).

(٣) انظر: التحرير وشرحه التقرير والتحجير (١/٢٩)، وتيسير التحرير (١/١٥).

يقول الفيومي: «القاعدة في الاصطلاح: الضابط، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته»^(١)، وأخذ بذلك أصحاب المعجم الوسيط^(٢).

الفريق الثاني: من فرق بين القاعدة والضابط^(٣).

يقول ابن نجيم: «والفرق بين الضابط والقاعدة: أن القاعدة تجمع فروقاً من أبواب شتى، والضابط يجمعها في باب واحد، هذا هو الأصل»^(٤).

وقبله تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) في الأشباه والنظائر، حيث قال: «القاعدة: الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها. ومنها ما لا يختص بباب، كقولنا: اليقين لا يرفع الشك. ومنها ما يختص بباب كقولنا: كل كفارة سببها معصية فهي على الفور. والغالب فيما يختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن يسمى ضابطاً. وإن شئت قل: ما عم صوراً، فإن كان المقصود من ذكره القدر المشترك الذي به اشتركت الصور في الحكم فهو المدرك»^(٥)، وإلا فإن كان القصد ضبط تلك الصور بنوع من أنواع الضبط من غير نظر في مأخذها فهو الضابط، وإلا فهو القاعدة»^(٦).

الضابط في إطلاقات الأصوليين واستعمالاتهم:

قبل الحديث عن إطلاقات الأصوليين واستعمالاتهم لمصطلح «الضابط» تجدر الإشارة إلى أنني لم أقف على دراسة أو بحث مستقل عن الضابط الأصولي، سواء كان ذلك في المصنفات القديمة أو الدراسات والأبحاث

(١) المصباح المنير (٢/٥١٠).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (٥٣٣).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للتاج السبكي (١/١١)، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/٧).

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم (١٦٦).

(٥) المدرك هو: الملحظ، أو الدليل. انظر: موسوعة مصطلحات أصول الفقه لرفيق العجم وزملائه

(٢/١٣٩٢).

(٦) الأشباه والنظائر (١/١١).

المعاصرة، ويرجع ذلك لعدم انطباق المصطلح العام على الضابط الأصولي، إذ إن غالب القواعد الأصولية هي من باب واحد، وعليه فهي تدخل بما يسمى بالضابط، ولا يوجد ما يستحق أن يقرر باسم الضابط الأصولي.

واستثناء من التعميم السابق فقد ذكر الدكتور أيمن عبد الحميد البدارين في كتابه (نظرية التعيد الأصولي) مطلباً عن العلاقة بين القاعدة الأصولية والضابط الأصولي، ويبيّن فيه المراد بالضابط وإن لم يجزم بالمراد به، حيث قال بعد أن ذكر الخلاف في معنى الضابط الفقهي: «ويمكن سحب هذا الخلاف والترجيح [وهو القول بالتفريق بين القاعدة والضابط] إلى علم القواعد الأصولية-مع أن غالب الخلاف فيه جرى في علم القواعد الفقهية-لكن بشيء من الصعوبة، لأن غالب القواعد الأصولية لا تختص بباب فقهي واحد، وإن كانت غالبيتها قواعد تختص بأبواب أصولية معينة إلا أن هذا الاختصاص لا يجعلها ضوابط أصولية، اللهم إن قلنا: إنها ضوابط للقواعد الأصولية الكلية التي تجمع قواعد أصولية جمّة، لكن يمكن توضيح هذا الفرق جلياً إن قلنا إن غالب الضوابط الأصولية هي قيود داخل البنية الهيكلية للقاعدة الأصولية نفسها»^(١).

ثم بيّن الضوابط الأصولية لقاعدة: «إجماع المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور حجة رافعة للخلاف». فقال: «نلاحظ أن كل قيد في هذه القاعدة هو ضابط لها، إذ يمكن صياغة كل قيد منها على شكل ضابط أصولي، ومن ذلك:

- الإجماع حجة مطلقاً في الأمور الشرعية وغيرها، وقد أخذ من إطلاق القاعدة.
- الإجماع المعتبر هو إجماع الأمة الإسلامية فقط؛ لقيد أمة محمد ﷺ.

(١) نظرية التعيد الأصولي (١٦٩).

- الإجماع المعتبر هو إجماع الفقهاء؛ لقيّد المجتهدين.
 - الإجماع القطعي هو التام لا الأغلبي؛ لعموم المجتهدين).
 - الإجماع قاطع للخلاف السابق واللاحق؛ لإطلاق رفعه للخلاف.
 - الإجماع القطعي هو اللفظي لا السكوتي، وهو قيد خارجي^(١).
- ويظهر لي من خلال النقل السابق أن الدكتور أيمن البدارين يميل إلى أن الضوابط الأصولية أحد أمرين:

الأمر الأول: هي قواعد أصولية متفرقة ومستخرجة في الغالب من قيود القاعدة الأصولية الكلية.

الأمر الثاني: وهذا لم يصرح به إلا أنه يفهم من سحبه الخلاف من القواعد الفقهية إلى الأصولية وترجيحه للفرق بين القاعدة والضابط، ثم من الإشارة إلى أن القاعدة الأصولية في الغالب لا تختص بباب فقهي واحد، وهذا يعني أن الضابط هو تلك القاعدة الأصولية التي تختص بباب فقهي واحد.

والأمر الأخير يجب أن يستبعد لأمر منها:

١. لعسر الوقوف على مثل هذه الضوابط إن لم يكن ذلك مستحيلاً، ولا سيما على طريقة المتكلمين.
٢. للخلاف بين القاعدة الأصولية والفقهية، إذ إن القاعدة الأصولية مرتبطة بالأدلة، وليست بفعل المكلف.
٣. ثم إن الضوابط الأصولية بهذا المعنى تكون أكثر من القواعد الأصولية، وهذا يخالف الواقع والعقل، إذ القواعد الأصولية فيها ما لا يمكن ضبطه، وما يمكن ضبطه.

(١) نظرية التقيد الأصولي (ص ١٦٩)..

وأما الأمر الأول: الشروط والقيود فهي جزء من إطلاقات الضابط الأصولي واستعمالاته- كما سيأتي- لكن يشترط لاندراجه تحت الضابط الأصولي- في نظري- إما أن يكون المشروط واحداً، أو تجمع الشروط في شيء واحد.

ومثال الأخير قول الأصوليين بعد ذكرهم لشروط حجية مفهوم المخالفة: «الضابط لهذه الشروط: أن لا يظهر لتخصيص المنطوق فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه»^(١).

إذا تبين ذلك فيحسن بنا أن نعرج على إطلاقات الأصوليين واستعمالاتهم للضابط قبل اختيار تعريف له يميزه عن غيره، ومن تلك الإطلاقات: الإطلاق الأول: يطلق الضابط على الشرط- كما سبق- ويدل على ذلك صريح عباراتهم، أو استعمالهم، ومن ذلك:

١. قول الزركشي في القراءة المعتمدة بها، عند حديثه عن القراءات السبع: «... بل الضابط: أن كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها وموافقتها خط المصحف، ولم ينكر من جهة العربية، فهي القراءة المعتمدة، وما عدا ذلك شاذ وضعيف». ثم نقل عن القاضي ابن العربي في القواصم قوله: «وقال بعضهم كيفية القراءة اليوم أن يقرأ بما اجتمع فيه ثلاثة شروط: ما صح نقله، وصح في العربية لفظه، ووافق المصحف»^(٢).

٢. استخدام صيغة الشرط- أداة الشرط وجوابه- في الضابط، مثال ذلك قول التفتازاني في بيان ضابط تقديم المثبت على النافي أو العكس: «... احتاج المصنف- رحمه الله- إلى بيان ضابط تساويهما

(١) انظر: التحبير (٦/ ٢٩٠٤).

(٢) البحر المحيط (١/ ٤٦٨) (١/ ٣٧٨).

وترجيح أحدهما على الآخر وهو: أن النفي إن كان مبنياً على العدم فالمثبت مقدم...»^(١).

الإطلاق الثاني: إطلاق الضابط على القاعدة الكلية. يقول الطوفي في مختصره- مختصر الروضة-: «وتفاصيل الترجيح كثيرة، فالضابط فيه: أنه متى اقترن بأحد الطرفين أمر نقلي، أو اصطلاحى، عام أو خاص، أو قرينة عقلية، أو لفظية، أو حالية، وأفاد ذلك زيادة ظن، رجح فيه». ثم قال في شرحه: «... وحيث الأمر كذلك فالضابط والقاعدة الكلية في الترجيح أنه متى اقترن... إلخ»^(٢).

الإطلاق الثالث: إطلاق الضابط على التعريف، ومن ذلك:

١. قول القرافي في ضابط الكلي: «وضابطه عند أرباب المعقول ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه»^(٣).
٢. قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي- وهو يكثر من هذا الإطلاق-: «وأما عند المتكلمين فضابط الصحة مطلقاً في العبادات وغيرها هي: موافقة ذي الوجهين الشرعي منهما»^(٤).

وجمع بين الضابط والمصطلح في المرسل فقال: «فضابط المرسل في الاصطلاح الأصولي هو ما عرف أنه سقطت من سنده طبقة من طبقات السند»^(٥).

الإطلاق الرابع- وهو إطلاق استعمالي-: وهو استعمال الضابط في

(١) التلويح على التوضيح (٢/٢١٩).

(٢) شرح مختصر الروضة (٣/٧٢٦)، وانظر: التحبير للمرداوي (٨/٤٢٧٢).

(٣) شرح التنقيح (ص ٢٧).

(٤) مذكرة أصول الفقه (ص ٨٥).

(٥) مذكرة أصول الفقه (ص ٢٥٨).

الحصر والحبس والتمييز، وذلك بالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة «الضابط»، وهذا يشمل ما سبق، أي سواء كان ذلك للشروط، كما سبق في شروط حجية مفهوم المخالفة، أو كان الحصر والحبس والتمييز للأشياء، كضبط أنواع الإيحاء والتنبيه بأنه: «الاقتران بوصف لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيداً»^(١) فيحمل الوصف على التعليل دفعا للاستبعاد.

أو كان الحصر والتمييز عن طريق التعريف شريطة إمكانية جعل ما سبق قانوناً كلياً تدرج تحته جزئيات داخلية تحت قاعدة أو باب أصولي، كما سبق في التعريفات السابقة، وكقول محمد الأمين الشنقيطي أيضاً: «وحدّ الخبر هو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب. وإيضاحه أن ضابط الخبر هو ما يمكن أن يقال لقائله: صدقت أو كذبت، وما لا يمكن فيه ذلك فهو الإنشاء، كالأمر والنهي وغيرهما من أنواع الطلب، وكصيغ العقود لأنها لإنشاء العقد لا للإخبار به»^(٢). فالحدّ هنا ضابط، وباقي كلامه شرح له.

وكقول الأمدي في حدّ المطلق: «النكرة في سياق الإثبات»^(٣). فهذا ضابط يحصر ويميز المطلق عما يشته به كالعالم.

وهذا الاستعمال الأخير للضابط-الإطلاق اللغوي- هو المراد بهذا البحث لأمرين:

الأول: إن اعتبار جميع الإطلاقات السابقة يؤدي دخول وكتابة أصول الفقه كله مرة أخرى، فكل قاعدة أو شرط أو تعريف يكون ضابطاً، وهذا غير صحيح، ومن ثم غير مفيد.

الثاني: إن من المعلوم أن المعنى اللغوي أعم من المعنى المصطلح عليه،

(١) شرح الكوكب المنير (٤/ ١٢٥).

(٢) مذكرة أصول الفقه (ص ١٧١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٥).

فإذا تعدد الاصطلاح والإطلاق فيرجع إلى المعنى اللغوي، وهو الحبس والحصر، ويلزم من ذلك التمييز عن غيره، وعليه فيمكن تعريف الضابط الأصولي بأنه: «كلي يحصر جزئيات قاعدة أو باب أصولي».



المبحث الثاني

العلاقة بين الضابط الأصولي وما يشته به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

العلاقة بين الضابط الأصولي والقاعدة الأصولية

سبق تعريف الضابط الأصولي، أما القاعدة الأصولية، فقد اختلف العلماء والباحثون المتأخرون أولاً في التفريق بينها وبين أصول الفقه. فذهب طائفة من العلماء إلى عدم الفرق^(١)، مستدلين على ذلك بصنيع من تقدم من الأصوليين الذين عبروا في تعريفهم لأصول الفقه بالقواعد، ومن ذلك قولهم: «العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية»^(٢). وقولهم: «القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية»^(٣).

(١) كمحمد شبير في كتابه القواعد الكلية والضوابط الفقهية (ص ٢٧)، وعبدالرحمن الكيلاني في كتابه قواعد المقاصد عند الشاطبي (ص ٣٣).

(٢) مختصر ابن الحاجب مع شرحه بيان المختصر (١/١٤-١٧)، والتوضيح على التنقيح مع التلويح (١/٤٥-٤٩).

(٣) أصول الفقه لابن مفلح (١/١٥)، وشرح الكوكب (١/٤٤-٤٧).

وذهب طائفة من العلماء إلى التفريق بينهما^(١)، وأن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، وبيانه: أن أصول الفقه يتكون من ثلاثة عناصر: أدلة، وأحكام، وقواعد، والقواعد الأصولية عندهم، هو هذا العنصر الأخير.

والذي يظهر أن المتقدمين لا يفرقون بين القواعد والأدلة فيطلقون أحدهما ويريدون ما يشمل الآخر. أما إطلاق القواعد وإرادة الأدلة أيضاً فكما سبق في دليل القول الأول. وأما إطلاق الأدلة وإرادة ما يشمل القواعد فقد نص على ذلك الأصوليون.

يقول الإسنوي- عند شرحه لتعريف البيضاوي لأصول الفقه-: «ومراده بمعرفة الأدلة، أن يعرف أن الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، أدلة يحتاج بها، وأن الأمر-مثلاً-للو جوب، وليس المراد حفظ الأدلة ولا غيره من المعاني فافهمه»^(٢).

ويقول الجلال المحلي عند قول ابن السبكي في تعريفه لأصول الفقه بأنه: «دلائل الفقه الإجمالية»، قال المحلي: «أراد بالدلائل القواعد»^(٣).

ومهما يكن الأمر فإن الذي يظهر أن الضابط الأصولي يعتبر نوعاً من أنواع القاعدة الأصولية، أو جزءاً من أجزائها، وذلك لاتحادهما في الموضوع، وهو الأدلة الإجمالية على قول الجمهور، أو هي والأحكام، وذلك من حيث إثبات الأدلة للأحكام، وثبوت الأحكام بالأدلة^(٤).

(١) كأيمن البدارين في كتابه نظرية التععيد الأصولي (١٤٣-١٥٠)، ومحمد الروكي في كتابه نظرية التععيد الفقهي (ص ٥٧).

(٢) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للإسنوي (٩/١-١٠).

(٣) شرح المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البناني (١/٣٣).

(٤) انظر: التفسير (١/١٤٣)، وشرح الكوكب المنير (١/٢٢)، والمستصفي (١/٣٦)، والإحكام

(١/٢٣)، ومنتهى الوصول (٤)، وتيسير التحرير (١/١٨)، وفواتح الرحموت (١/١٦، ١٧)،

وأصول الفقه للباحسين (١٢-١٣)، وعلم أصول الفقه للربيع (٢٣٨-٢٣٩).

أما ما يميز الضابط عن بقية القواعد الأصولية هو أن هدف الضابط الأصولي في الأساس هو ضبط القواعد الأصولية؛ بينما هدف القواعد الأصولية الأخرى ضبط عملية الاستنباط من الأدلة الإجمالية، بمعنى أن هدفها الفقه. هذا الحكم للضابط الأصولي الذي يهدف للجمع والحصص، أما ضابط التمييز فهو للأمرين- كما سيأتي في تقسيم الضوابط من حيث الهدف- وعليه فإن العلاقة بين ضابط التمييز والقاعدة الأصولية علاقة تطابق.

المطلب الثاني

العلاقة بين الضابط الأصولي والضابط الفقهي

سبق تعريف الضابط الفقهي- عند من لا يفرق بينه وبين القاعدة الفقهية- بأنه: «الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته».

وبناء على تعريف كل منهما يمكن القول بأن كليهما يشتركان في كونها وسيلة لضبط الاجتهاد الفقهي وتقنينه، وحصص الجزئيات الداخلة تحتها.

أما من حيث الموضوع، فموضوع كل منهما موضوع ما أضيف إليه، وهما الأصول والفقه، فالعلاقة علاقة تباين، فالأول موضوعه الأدلة والأحكام- كما سبق- والثاني موضوعه أفعال المكلفين^(١).

كما أن الضابط الأصولي قد يكون ذريعة لتسهيل وضبط عملية استنباط الحكم الشرعي العملي، أما الضابط الفقهي فهو لتسهيل المسائل وتقريبها؛ لأنه عبارة عن مجموعة أحكام فقهية متشابهة في باب واحد، ترجع إلى علة أو مدرك واحد يكون ضابطاً يحيط بتلك الأحكام.



(١) انظر: العدة (١/٦٨)، وشرح مختصر الروضة (١/١٢٨)، والبحر المحيط (١/٢٣)، التقرير والتحرير (١/٩٢)، وتيسير التحرير (١/٢٦).

المبحث الثالث

أهمية الضوابط الأصولية وحجيتها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

أهمية الضوابط الأصولية

تبرز أهمية الضوابط الأصولية من خلال الأمرين الآتين:

الأمر الأول: من خلال أهمية الضوابط ذاتها في كل علم، ولاسيما التي تنطوي تحتها عدد من الجزئيات ذات أمر مشترك، سواء كان هذا الأمر شروطاً، أو موانع، أو أسباباً، أو أنواعاً، ... إلخ.

فمن تلك الأهمية: ضبط الأمور المنتشرة.

يقول الزركشي: «إن ضبط الأمور المنتشرة في القوانين المتحدة هو أدعى لحفظها وأدعى لضبطها»^(١).

ومن تلك الأهمية ما ذكره الزركشي في كلامه السابق «أدعى لحفظها»، وما قاله بعد ذلك من أن بها يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد؛ حيث قال: «إن معرفة الضوابط التي تجمع جموعاً والقواعد التي ترد إليها

(١) المثور في القواعد (١/٦٥).

أصولاً وفروعاً، هو أنفع أنواع الفقه، وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد، وهو أصول الفقه على الحقيقة»^(١).

ومن تلك الأهمية لهذه الضوابط: منع التناقض، وذلك لأن الأمور المتشابهة في المأخذ، الأصل أن تأخذ حكماً واحداً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكلليات فيتولد فساد عظيم»^(٢).

وقال -رحمه الله- بعد أن ناقش القائلين بالاستحسان^(٣) وأثبت أنه لا شيء على خلاف القياس من غير فرق شرعي: «فالمقصود ضبط أصول الفقه المطردة المنعكسة، وبيان أن الشريعة ليس منها تناقض، والقياس الصحيح لا يكون خلافه إلا تناقضاً»^(٤).

الأمر الثاني: من الأمور التي تبرز أهمية الضوابط الأصولية، هي كونها مضافة إلى علم أصول الفقه، فتأخذ أهميتها من أهمية ما أضيفت إليه.

ولسنا بحاجة هنا إلى سرد ما قاله العلماء الأفاضل في أهمية هذا العلم لئلا نخرج عن المقصود^(٥).

(١) المنشور في القواعد (١/ ٧١)، وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ١٥).

(٢) مجموع الفتاوي (١٩/ ٢٠٣)، منهاج السنة (٥/ ٨٣).

(٣) الاستحسان هو: «أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى»، ونسب التعريف للكرخي كما في كشف الأسرار للبخاري (٤/ ٨)، وعرفه ابن النجار في شرح الكوكب (٤/ ٤٣١): بأنه: «العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي».

(٤) قاعدة الاستحسان لابن تيمية (ص ٩٠).

(٥) تكلم الأصوليون عن أهمية علم أصول الفقه في مقدمات مصنفاتهم واستهلالاتهم بها، كما يتكلمون عنها عند حديثهم عن اشتراط كون المجتهد عالماً بأصول الفقه، وعند المتأخرين في الكتب التي خصصت كمقدمات لهذا العلم، أو كتب تأريخ التشريع، ومن تلك المصنفات: =

المطلب الثاني

حجية الضابط الأصولي

الضابط الأصولي لا يخرج عن القواعد الأصولية، وحجتيه هو حجية القاعدة الأصولية، وكون القاعدة الأصولية كلية من حيث الحقيقة أو من حيث الاعتبار يعطيها قوة في الاستدلال بها، بحيث يمكن للمجتهد أن يلجأ إليها دون تردد في سبيل استنباط الحكم الشرعي من دليله التفصيلي، وهذا المعنى - من كون القاعدة الكلية يحتج بها - أشار إليه عدد من العلماء عند حديثهم عن عدم الاحتجاج بالقواعد الفقهية التي ليست نصاً لحديث نبوي لكونها قواعد أغلبية ترد عليها العديد من الاستثناءات.

قال ابن نجيم: «إنه لا يجوز الفتوى بما تقتضيه القواعد والضوابط؛ لأنها ليست كلية بل أغلبية»^(١). ومعنى ذلك أنها لو كانت كلية لجاز الاعتماد عليها في الفتوى.

ويقول الشيخ مصطفى الزرقا: «...ومن ثم لم تسوغ المجلة أن يقتصر القضاة في أحكامهم على الاستناد إلى شيء من هذه القواعد الكلية فقط دون نص آخر خاص، أو عام يشمل بعمومه الحادثة المقضي فيها؛ لأن تلك القواعد الكلية على ما لها من قيمة واعتبار هي كثيرة المستثنيات، فهي دساتير للتفقيه لا نصوص للقضاة»^(٢).

= أصول الفقه - الحد والموضوع والغاية للباحسين (ص ١٢٨)، وعلم أصول الفقه للربيعه (ص ٨٥) وما بعدها، والتصورات الأولوية للمبادئ لموسى القرني (ص ٢٠-٢٣)، ومقدمات أصول الفقه لعجيل النشمي (ص ١٦٤-١٦٥) والأخير منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة الكويت، العدد الثاني، ١٤٠٥ هـ. وغيرها من المصنفات

(١) قالها في الفوائد الزينية كما نقلها عنه الحموي في غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر (١/١٧، ١٣٢).

(٢) انظر: المدخل الفقهي العام (٢/٩٣٤-٩٣٥)، وانظر مجلة الأحكام العدلية (ع ١١).

أي إن الفقيه يستعمل القاعدة الفقهية للاستثناس لا للاستدلال؛ لأنها ليست كلية. وأن القواعد الفقهية وإن أطلق عليها لفظ الكلية فهي في حقيقتها أغلبية لما يرد عليها من الاستثناءات، ولولا الاستثناءات لكانت حجة.

ويمكن الاستثناس هنا بقول الإمام الشاطبي: «كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين، وكان ملائماً لتصرفات الشرع ومأخوذاً معناه من أدلته، فهو صحيح يُبنى عليه، ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعاً به...»^(١).



(١) الموافقات للشاطبي (١/ ٣٩).

المبحث الرابع أقسام الضوابط الأصولية

يمكن تقسيم الضوابط الأصولية إلى عدة أقسام، وذلك بالنظر إلى اعتبارات وحيثيات مختلفة، ومن تلك:

أ) تقسيم الضوابط الأصولية من حيث الطرق المثبتة لها.

إن من أعظم الطرق الموصلة للضوابط الأصولية، هو طريق الاستقراء^(١)، وهو الطريق المثبت للكثير من القواعد الكلية سواء كانت فقهية، أو أصولية على طريقة الأحناف^(٢).

ومن الطرق المثبتة للضوابط الأصولية طريق اللغة، والرأي والاجتهاد وسيأتي مزيد إيضاح لها خلال المبحث القادم المتعلق بطرق استخراج الضوابط الأصولية.

(١) الاستقراء نوعان: استقراء تام وهو: تتبع جميع الجزئيات ما عدا صورة النزاع. واستقراء ناقص وهو: الاستدلال بثبوت الحكم في بعض الجزئيات على ثبوته لأمر يشملها.

انظر: الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية والفقهية للطيب السنوسي أحمد (ص ١٢٢، ١٢٧).
(٢) طريقة الحنفية هي طريقة متأثرة بالفروع، وتتجه لخدمتها، وإثبات سلامة الاجتهاد فيها، وتسمى -أيضاً- بطريقة الفقهاء، والقواعد في إطار هذه الطريقة؛ هي قواعد استنباطية مأخوذة من الفروع والأحكام التي وصل إليها الأئمة في المذهب الحنفي، إذ إن الأصولية في إطار هذه الطريقة يفترض أن الأئمة قد راعوا هذه القواعد عند الاجتهاد واستنباط الأحكام، ولذلك فإنه إن وجد فيما بعد فرعاً فقهياً يتعارض مع القاعدة، فإنه يلجأ إلى تعديلها بما يتفق مع هذا الفرع. انظر: أصول الفقه لمحمد مصطفى شلبي (ص ٤٠).

ب) تقسيم الضوابط من حيث الهدف والغاية.

وتقسم الضوابط من هذه الحيشة إلى قسمين: ضوابط للحصر والجمع، وضوابط للتمييز.

وفي نظري أن الأول يقتضي الثاني، والأول يجعل الضابط جامعاً، والثاني يجعله مانعاً من دخول غيره به.

ويندرج تحت القسم الأول-ضابط الحصر والجمع-ضوابط تدرج تحتها جزئيات أصولية، كما في ضابط الإيذاء والتنبيه، وضابط حجية مفهوم المخالفة، وغيرها كما هو موضح ومبسوط في الأمثلة التطبيقية في البحث. ويندرج تحت هذا القسم أيضاً، ضوابط تدرج تحتها جزئيات غير أصولية، كضابط الكبيرة، وضابط العرف.

يقول ابن النجار في ضابط العرف: «وضابطه: كل فرع رتب عليه الحكم ولا ضابط له في الشرع ولا في اللغة، كإحياء الموات، والحرز في السرقة... إلخ»^(١).

أما القسم الثاني وهو ضابط التمييز، فغالباً ما يستعمل عند الأصوليين للتفريق بين المسائل الأصولية، بذكر ضابط أحدهما، فيعرف الآخر، وقد يكون للآخر ضابط عن الأول، فيدخل هذا في علم الفروق.

ومن أمثلة ضابط التمييز-وهو الأكثر عند الأصوليين-ضابط الخبر بأنه: «ما يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت»، وبه يعرف الإنشاء؛ لذا يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «ضابط الخبر: ما يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت، وما لا يمكن فيه ذلك فهو الإنشاء»^(٢)، وكذا إذا عرفنا ضابط الكبيرة عرفنا أن ما عداها صغيرة.

(١) شرح الكوكب المنير (٤/٤٥٢).

(٢) مذكرة أصول الفقه (ص ١٧١).

ج) تقسيم الضوابط الأصولية من حيث الوقوع.

تقسم الضوابط الأصولية من حيث الوقوع إلى قسمين: ضوابط متحققة الوقوع، وضوابط مقدارية.

أما الضابط المتحقق الوقوع، هو كل ضابط ثبت بإحدى الطرق، وقد استعمله علماء الشرع كما في الضوابط المذكورة في البحث.

أما الضابط المقداري، فقد يراد به التقديري التقريبي، وقد يراد به العددي، ومن الثاني قول الإسنوي: «اختلفوا في ضابط المقدار الذي لا بد من بقاءه بعد التخصيص، فذهب أبو الحسين^(١) إلى أنه لا بد من بقاء جمع كثير، سواء كان العام جمعاً كالرجال، أو غير جمع كمن، وما، إلا أن يستعمل ذلك العام في الواحد تعظيماً له^(٢)، وإعلاماً بأنه يجري مجرى الكثير، كقوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا﴾^(٣)، وابتاعه الإمام وأتباعه^(٤)، واختلفوا في تفسير هذا الكثير...»^(٥).

أما الأول فإنه إنما يستعمل فيما لا سبيل إلى ضبطه، فيكون ضبطه بالتقريب.

يقول القرافي: «ما لم يرد فيه الشرع بتحديد يتعين تقريبه بقواعد الشرع؛ لأن التقريب خير من التعطيل»^(٦).

(١) انظر: المعتمد (١/٢٥٤).

(٢) يقول المرادوي في التجميع (٦/٢٥٢٣): «ولكن لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأن هذا من إطلاق العام وإرادة الخاص وليس الكلام فيه».

(٣) انظر: الإحكام (٢/٣٠٢).

(٤) انظر: المحصول (٣/١٣)، وشرح التنقيح (ص ٢٢٤)، والإبهاج (٢/١٢٤)، وشرح المحلي على جمع الجوامع (٢/٣)، والتجميع (٦/٢٥٢٤).

(٥) نهاية السؤل (٢/٣٨٥-٣٨٦).

(٦) الفروق (١/١٢٠).

ويقول العز بن عبد السلام: «فإن ما لا يحدّ ضابطه لا يجوز تعطيله، ويجب تقريبه، تحصيلاً لمصلحته ودرءاً لمفسدته»^(١).

د) تقسيم الضوابط من حيث قوة الإدراك (القطع وعدمه).

وتقسيم الضوابط من هذه الحيشة إلى ضوابط مقطوع بها، وضوابط مظنونة، والأولى هي الضوابط التي ثبتت باستقراء تام، أو أغلبي يقرب من الاستقراء التام، ولعل ضابطها عدم وقوع الخلاف فيها بين العلماء.

أما الضوابط المظنونة فهي الضوابط التي وقع فيها خلاف بين العلماء، ومن أمثلة الضوابط المختلف فيها: ضابط الكبيرة، ولعل من أمثلته - أيضاً - ضابط ما يجري فيه القياس بأنه: ما كان معللاً من نصوص الكتاب والسنة، ويدخل في ذلك بعض المسائل التي اختلفت في إجراء القياس فيها كالحدود والكفارات ... إلخ.



(١) قواعد الأحكام (٢/ ٢٠).

المبحث الخامس

طرق استخراج الضوابط الأصولية

لاستخراج الضوابط الأصولية طرق عدة، نص على بعضها العلماء، ويمكن تلمس بعضها الآخر من خلال صنيعهم، وقد سبقت الإشارة إلى شيء منها عند ذكر تقسيم الضوابط الأصولية من حيث الطرق المثبتة لها. ومن تلك الطرق: طريق الاستقراء، وهو أهمها وأعظمها، وهو طريق لإثبات القواعد الكلية، كما سبق.

ويمكن الاستئناس هنا بكلام القرافي، بعد ذكره لضابط ما يقع فيه التقليد من العوام، حيث قال: «عملاً بالاستقراء، فمن سئل عما يقلد في العلم، فليذكر هذه الخمسة على هذا الوجه يكون مجيباً بالضابط الجامع المانع...»^(١).

ومن طرق استخراج الضابط: النظر إلى الكليات التي نص عليها العلماء، ويلاحظ في كثير من الضوابط قرنهما بلفظ «كل» ومن ذلك قول محمد المكي في ضابط الجهل الذي يتسامح فيه صاحب الشرع: «وضابطه أن كل ما يتعذر الاحتراز عنه عادة فهو معفو عنه...»^(٢).

ومن الطرق: النظر في التعريفات، ولا سيما إن كان المعرف يضم أقساماً أو أنواعاً، كتعريف الإيحاء والتنبيه، وتعريف الإنشاء، وغير ذلك.

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص ١٩٤).

(٢) حاشية محمد علي بن حسين المكي على الفروق (٢/١٦٣).

ويدخل في التعريفات، التعريفات العدمية، كقولهم في تعريف الأحاد بأنه: ما لم يتواتر.

ومن الطرق: ملاحظة المخصصات والمقيدات التي يضعها بعض الأصوليين للقاعدة الأصولية، ومن ذلك قول ابن القيم في ضابط سد الذرائع أو فتحها: «إن باب سد الذرائع متى فاتت به مصلحة راجحة أو تضمنت مفسدة لم يلتفت إليه»^(١)، وهذا القيد نجده بصورة أوضح عند قول العلماء وفق القاعدة المشهورة: «ما حرم سداً للذريعة أبيع للمصلحة الراجحة»^(٢).

ومن الطرق: ملاحظة العكس، كما في ضابط الإنشاء بأنه ما يصح أن يقال لصاحبه صدقت أو كذبت، أخذاً من تعريف الخبر، ولا شك أن القسمة إن كانت ثنائية فضبط أحدهما يكون ضبطاً للآخر.

وكذا في ضابط الحل، وخلافه المحرم، فلما كان المحرم ما يعاقب على استعماله، كان الحل ما لا يعاقب على استعماله فيدخل تحت الحل الأحكام التكليفية غير المحرم.

ومن أوضح وأبين الطرق وأصرحها: ما نص عليه علماء الأصول بأنه الضابط، أو ما في معناه، كقولهم: «معيار العموم صحة الاستثناء»... إلخ.



(١) إعلام الموقعين (٣/٢١٣).

(٢) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء (٢/٦٢٥)، وانظر: مجموع الفتاوى (١/١٦٤) (٢٢/٢٩٨).

الفصل الثاني دراسة تطبيقية للضابط الأصولي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ضوابط أصولية في الجمع والحصر.

المبحث الثاني: ضوابط أصولية في التمييز.



المبحث الأول ضوابط أصولية في الجمع والحصر

المطلب الأول ضابط ما يدخل في أصول الفقه

ضابط ما يدخل في أصول الفقه: القواعد التي يبنى عليها فروع فقهية.

ذكر الشاطبي - رحمه الله - عبارة مشهورة يؤخذ منها هذا الضابط حين قال: «كل مسألة موسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك»^(١) فوضعها في أصول الفقه عارية^(٢).

ومعلوم أن الغاية المقصودة من علم أصول الفقه هي تطبيق قواعده على الأدلة التفصيلية للتوصل إلى الأحكام الشرعية التي تدل عليها.

علمنا أنه يمكن أن نجعل من عبارة الشاطبي قاعدة أو ضابطاً كلياً لمعرفة ما يدخل أو ما لا يدخل في أصول الفقه.

(١) يقول الدرّاز في حاشيته على الموافقات (٣٧/١) مع تحقيق الشيخ مشهور آل سلمان، قال: «أي: بطريق مباشر لا بالوسائط كما هو الحال في الاستعانة على الاستنباط بالعلوم الآتية، فهو يريد أن المقدمات التي ذكرها في كتابه فيها العون المباشر الذي يجعلها من الأصول، بخلاف المقدمات البعيدة مثل ما سيذكره من المباحث بعد».

(٢) الموافقات (٣٧/١).

ويؤكد ما ذهب إليه الشاطبي أمران:

الأمر الأول: أن العلماء اختلفوا في موضوع أصول الفقه، وهي لا تخرج عن الأدلة فقط أو هي والأحكام، والأدلة من حيث إثباتها للأحكام، أو الأحكام من حيث ثبوتها بالأدلة.

الأمر الثاني: أن من العلماء من عرف الأصل اصطلاحاً بما يدل على ذلك: يقول الجويني: الأصل: ما صحّ له فرع^(١)، وقال ابن حمدان: ما له فرع. وقال القفال: الأصل: ما تفرع عنه غيره^(٢).

وبناءً على هذا الضابط يمكن إخراج كل ما لم يكن مثنياً من القواعد الأصولية من أصول الفقه.

المطلب الثاني

ضابط التعريفات

ضابط التعريف: التمييز بين المعرف وغيره.

فكل ما ميّز المعرف عن غيره سواء أكان بالحد^(٣) أو الرسم^(٤)، أو

(١) الكافية في الجدل للجويني (ص ٦٠).

(٢) البحر المحيط (١٦/١).

(٣) الحد عند الأصوليين مرادف للمعرف بالكسر، وهو: ما يميز الشيء عن غيره، وذلك الشيء يسمى محدوداً، ومعرفةً بالفتح، وعند المنطقيين يطلب في باب التعريفات، على ما يقابل الرسمي واللفظي، وهو ما يكون بالذاتيات، ويسمى الحد الحقيقي.

انظر: حاشية الجرجاني على شرح العضد (٦٨/١)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (٢٣/٢-٢٤).

(٤) الحد الرسمي هو: اللفظ الشارح للشيء بتعدد أو صافه الذاتية واللازمة بحيث يتردد وينعكس، كقولهم في حد الخمر: مائع يقذف بالزبد، يستحيل إلى الحموضة، ويحفظ في الدن، أما تعريفه بالحد الحقيقي فيقال هو: شراب مسكر معتصر من العنب. انظر: روضة الناظر لابن قدامة (٨٢/١).

بالمرادف^(١)، فهو تعريف وحدّ عند الأصوليين؛ لأنه ميّز المعرّف عن غيره، وحقق المقصود من التعريف بإعطاء التصور الذي يمكن أن يبني عليه الحكم. وهذا الضابط مأخوذ من تعريف الحدّ بأنه: «ما يميز الشيء عن غيره»، أو «عما عداه»^(٢). وهو على طريقة الأصوليين الذين لا يطمعون في الماهيات، وإنما القصد عندهم من التعريفات التمييز فحسب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما سائر طوائف النظار من جميع الطوائف-المعتزلة، والأشعرية، والكرامية، والشيعية، وغيرهم ممن صنف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم- فعندهم إنما تفيد الحدود التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يسوغون الحد إلا بما يميز المحدود عن غيره»^(٣).

ولما كان التمييز يحصل باللفظ المرادف اعتبر عند الأصوليين من أقسام الحدّ، يقول شيخ الإسلام: «... فكل ما كان من حدّ بالقول فإنها هو حدّ للاسم بمنزلة الترجمان والبيان، فتارة يكون لفظاً محضاً، إن كان المخاطب يعرّف المحدود، وتارة يحتاج إلى ترجمة المعنى وبيانه، إذا كان المخاطب له لم يعرّف المسمى...»^(٤).

فالضابط إذاً يشمل أنواع التعريفات الثلاثة عند المناطقة، الحد، والرسم واللفظ، إذ بكل واحد يمكن تمييز المعرّف عن غيره والله أعلم.

(١) ويسمى بالحد اللفظي، والحد اللفظي هو: شرح اللفظ بلفظ أشهر منه: كقولك في العُقار: الخمر، وقولك في الليث هو الأسد. انظر: روضة الناظر لابن قدامة (١/ ٨٥)، والترادف هو «توالي الألفاظ المفردة، الدالة على معنى واحد، باعتبار واحد، كالإنسان والبشر». وانظر: منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي (ص ٥٩).

(٢) انظر: شرح التنقيح (ص ٤).

(٣) الرد على المنطقيين (ص ٥٦-٥٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٩/ ٦٧).

المطلب الثالث

ضوابط الحل

ضابط الحل: ما لا يعاقب على استعماله.

مصطلح الحل، من الألفاظ التي استعملها الشارع الحكيم في مقابل الحرمه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين»^(١) والحرام: ما يعاقب على استعماله، ومقابله الحلال.

يقول الجرجاني: «الحلال كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله»^(٢).

ومثله يقول الكفوي: «والحلال هو المطلق بالإذن من جهة الشرع»^(٣).
فالحل إذاً مصطلح مرادف للجواز، ويندرج تحتها بحكم هذا الضابط الأحكام التكليفية غير الحرام، وتلك الأحكام هي: الواجب، والمندوب، والمكروه، والمباح.

المطلب الرابع

ضابط الإنشاء

ضابط الإنشاء: ما لا يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت.

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «ضابط الخبر: هو ما يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت»^(٤)، وما لا يمكن فيه ذلك فهو الإنشاء،

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه برقم (٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات برقم (١٥٩٩).

(٢) التعريفات (ص ٩٢).

(٣) الكليات (ص ٤٠٠).

(٤) عرّف بعض العلماء الخبر بأنه: «الكلام الذي يدخل الصدق والكذب» أو «المحتمل للتصديق =

كالأمر والنهي وغيرهما من أنواع الطلب، وكصيغ العقود^(١) لأنها لإنشاء العقد لا للإخبار به»^(٢).

ومن خلال النقل السابق يتبين ضابط الإنشاء وهو «ما لا يمكن فيه ذلك»، أي: «ما لا يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت». كما يتبين ما يدخل في الضابط من أنواع الطلب وما جرى مجراها.

المطلب الخامس

ضابط الخبر المتواتر

ضابط الخبر المتواتر: حصول العلم بصدق الخبر.

الخبر المتواتر عرف بعدة تعريفات منها أنه: «خبر أقوام عن أمر محسوس يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة»^(٣).

وقيل هو: «خبر جماعة يفيد العلم لا بالقرائن المنفصلة عنه بل بنفسه»^(٤). واشترط العلماء للخبر المتواتر شروطاً^(٥) منها ما هو متفق عليها ومنها ما هو مختلف فيها، ومنها ما يرجع إلى المخبرين، ومنها ما يرجع إلى السامعين^(٦).

= والتكذيب لذاته» أو «الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب». انظر: المعتمد (٧٤ / ٢)، والعدة (١٦٩ / ١) (٨٣٩ / ٣) وروضة الناظر (٣٤٧ / ١) وشرح الكوكب (٢٨٩ / ٢)، والإحكام (١٥، ١٢ / ٢)، شرح التنقيح (ص ٣٤٦) وفواتح الرحموت (١٠٢ / ٢).

(١) كبتت واشترت.

(٢) مذكرة أصول الفقه (ص ١٧١).

(٣) شرح تنقيح الفصول (ص ٣٤٩-٣٥٠).

(٤) الإحكام للآمدي (٢ / ٢٥).

(٥) المراد بشروط المتواتر هنا أجزاء ماهيته، أو الأمور المحققة له، لا ما كان خارجاً عن ماهية. يقول البناني: «قوله- أي الجلال المحلي-: «أي الأمور المحققة له» تفسير للشرائط، وأشار بذلك إلى أن المراد بشرائطه أجزاءه المحققة، أي الموجدة لمahيته لا ما كان خارجاً عنها» انظر: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع (٢ / ١٢١).

(٦) انظر: العدة (٣ / ٨٥٥)، ومنتهى الوصول (ص ٧٠)، وشرح التنقيح (ص ٣٥٢)، والمحصول (٤ / ٢٦٥)، والإحكام (٢ / ٣٨).

وضابط الخبر المتواتر الذي ترجع إليه شروطه هو: حصول العلم بصدقه عادة، فمتى حصل علم أنه متواتر فهو متواتر، وإلا فهو غير متواتر. يقول المرادوي: «... وأما نحن فالضابط عندنا حصول العلم بصدقه، فإذا علم ذلك عادة علم وجود الشرائط...»^(١).

وقال الأصفهاني: «وضابط العلم بحصول هذه الأمور حصول العلم بصدق الخبر المتواتر، فإنه إذا حصل العلم بصدق الخبر المتواتر، علم أن هذه الشرائط حصلت؛ لأن هذه الأمور لا تنفك عن العلم بصدق المتواتر»^(٢).

المطلب السادس

ضابط خبر الآحاد

ضابط خبر الآحاد: كل ما لم يبلغ حد التواتر، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم^(٣).

يقول الغزالي: «واعلم أنا نريد بخبر الواحد في هذا المقام: ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم، مما نقله جماعة من خمسة إلى ستة مثلاً فهو خبر الواحد»^(٤).

وقال الجويني: «فاعلم أن أرباب الأصول لا يعنون بإطلاقهم خبر الواحد الذي ينقله الواحد، أو خبر الآحاد في الاصطلاح، ولكن كل خبر عن خابر ممكن لا سبيل إلى القطع بصدقه، ولا سبيل بكذبه، لا اضطراراً،

(١) التحبير (٤/ ١٧٨٠).

(٢) بيان المختصر (١/ ٦٤٩).

(٣) انظر: روضة الناظر (١/ ٣٦٢)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ٣٤٥)، ومنتهى الوصول (ص ٧١)، والإحكام (٢/ ٤٨)، وجمع الجوامع مع شرح المحلي (١/ ١٣٠).

(٤) المستصفى (١/ ٢٧٢).

ولا استدلالاً، فهو خبر الواحد، أو خبر الآحاد في اصطلاح أرباب الأصول، سواء نقله واحد أو جمع منحصرين^(١).

وتقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد هو تقسيم للخبر من حيث السند، ويدخل تحت خبر الآحاد أقسام أخرى من العلماء من جعلها قسمين: آحاد، ومستفيض.

يقول المرادوي: «فخبر الآحاد نوعان: آحاد ومستفيض»^(٢). ويحمل قوله: «الآحاد» عن مطلق الخبر الذي لم يتواتر، ويحمل قوله: «آحاد» الثانية على ما رواه الفرد والفردان.

ومن العلماء من جعل الآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: آحاد، ومستفيض، ومشهور. وهذا التقسيم الأخير مبني على التفريق بين المستفيض والمشهور^(٣).

(١) التلخيص (٢٨٤-٢٨٥).

(٢) التحرير (٤/١٨٠٤).

(٣) اختلف الأصوليون في تعريف المستفيض على عدة تعريفات أشهرها ما يأتي:

-التعريف الأول: ما زاد نقلته على ثلاثة ما لم يتواتر، وهذا ما ذهب إليه جمهور الحنابلة وجمع من العلماء، كالأمدي وابن الحاجب وغيرهم.

-التعريف الثاني: ما زاد نقلته على الاثنين، وهذا مذهب جمع من العلماء منهم الشيرازي وابن المهام والأنصاري.

-التعريف الثالث: ما يعده الناس شائعاً عن أصل، أي عن إمام معتد به في الرواية، وهو اختيار التاج السبكي.

-التعريف الرابع: ما تلقته الأمة بالقبول.

-التعريف الخامس: ما كان آحاد الأصل ثم انتشر في القرن الثاني والثالث مع تلقي الأمة له بالقبول. انظر: التحرير (٤/١٨٠٦)، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٤٥، ٣٤٦)، والإحكام (٢/٤٨)، ومنتهى الوصول والأمل (ص ٧١)، ومقدمة ابن الصلاح (ص ٣٨٩). تيسير التحرير (٣/٣٧)، وفواتح الرحموت (٢/١١١)، وغاية الوصول للأنصاري (ص ٩٧)، جمع الجوامع بشرح المحلي (٢/١٢٩)، وغاية الوصول (ص ٩٧)، والبحر المحيط (٢/٢٤٩)، وفتح المغيث (٣/٣٤)، والمغني في أصول الفقه للخبازي (١٩٢)، وشرح كشف الأسرار للبخاري (٢/٣٦٨).

والذي يظهر لي أن القسمة ثنائية، وأن المستفيض هو المشهور، وذلك بعداً عن التشعب وكثرة التقسيمات، وبهذا رجح بعض علماء الأصول والمحدثين^(١). وعليه فضابط الأحاد المذكور وهو أن خبر الأحاد هو كل ما لم يبلغ حد التواتر، يشمل الأقسام السابقة وهو المطلوب هنا والله أعلم.

المطلب السابع ضابط الخبر المرسل

ضابط الخبر المرسل: ما سقطت من سنده طبقة من طبقات السند.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فضابط المرسل في الاصطلاح الأصولي، هو ما عرف أنه سقطت من سنده طبقة من طبقات السند»^(٢).

والضابط المذكور- كما ذكر الشيخ الأمين- مأخوذ من المصطلح الأصولي للمرسل، كما هو مذهب الجمهور^(٣)، ولهم في تعريفه ألفاظ متقاربة تدل على ذات المعنى^(٤).

ومعلوم أن هذا الإطلاق أعم من إطلاق المحدثين، إذ يشمل إرسال التابعين، وتابعي التابعين، وهكذا قول كل من أسند إلى رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً.

إذا تبين ذلك فإن الضابط المذكور يشمل أنواعاً وصوراً، لها مسميات عند المحدثين^(٥) يجمعها مصطلح المرسل عند الأصوليين.

(١) انظر: التحرير (٤/ ١٨٠٤) شرح نخبة الفكر (ص ٣٠).

(٢) مذكرة أصول الفقه (ص ٢٥٨).

(٣) انظر: شرح الكوكب (٢/ ٥٧٤)، وجمع الجوامع (٢/ ١٦٨)، وتيسير التحرير (٣/ ١٠٢).

(٤) انظر: البرهان (١/ ٦٣٣)، والعدة (٣/ ٩٠٦)، والمستصفي (١/ ٣١٨)، والإحكام (٢/ ١٤٨).

(٥) كالمقطع، وهو: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان الانقطاع. وكالمعضل وهو: ما سقط من =

ومن الصور التي ذكرها أهل الأصول^(١):

١. أن يقول الصحابي: قال رسول الله ﷺ، ويروي عنه، وهو ما لم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه.
٢. أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا.
٣. أن يقول الراوي سواء كان من تابعي التابعين، أو من بعدهم: قال رسول الله ﷺ.
٤. أن يقول رجل عن رسول الله ﷺ، أو عن فلان الراوي من غير أن يسميه: قال رسول الله ﷺ.
٥. أن يقول الراوي: أخبرني موثوق به مرضي عن فلان، أو عن رسول الله ﷺ.
٦. إسناد الأخبار إلى كتب رسول الله ﷺ^(٢).

المطلب الثامن

ضابط الإقرار

ضابط الإقرار: كل فعل أقر عليه ﷺ، ولا مانع من الإنكار.

الإقرار من النبي ﷺ: «أن يسكت النبي ﷺ عن إنكار قول قيل، أو فعل بين يديه، أو في عصره علم به»^(٣).

= إسناده اثنان فصاعداً، كقول الإمام مالك وغيره من التابعين: قال رسول الله ﷺ. انظر: إرشاد طلاب الحقائق للنووي (ص ٨٤، ٨٥).

(١) انظر: البرهان (١/٦٣٣)، والعدة (٣/٩٠٦)، والبحر المحيط (٢/٤٠٤)، وحجية المرسل عند الأصوليين للدخيسي (٧٥) وما بعدها.

(٢) قال الخطيب البغدادي في جامع التحصيل (ص ٣٠): «وإنما التحق هذا القسم بالمرسلات من جهة الجهل بناقل الكتاب، فلو ذكر من يعزي الخبر إلى الكتاب وحامله التحق الحديث بالمسندات».

(٣) البحر المحيط (٤/٢٠١).

وهو قسم من أقسام السنة النبوية، وقع الاتفاق على الاحتجاج به^(١).

وقد ذكر العلماء شروطاً لصحة دلالة الإقرار والتقرير، يجمعها الضابط المذكور، وهو مأخوذ من قول أبي شامة المقدسي: «فحاصل ضبط هذا الباب أن نقول: كل فعل أقرّ عليه، ولا مانع من الإنكار أفاد جوازه، فإن كان قد سبق دليل تحريمه أفاد النسخ أيضاً، إلا فيما علم من دينه إنكاره أبداً، وإن كان سكتاً، كأديان الكفرة، فإن سكوته لا أثر له»^(٢).

إذا تبين ما سبق فيدخل تحت هذا الضابط - كما سبق - شروط حجية الإقرار، ومن تلك^(٣):

١. أن يعلم النبي ﷺ بالفعل، سواء سمعه، أو رآه مباشرة، أو حصل في غيبته ونقل إليه.
٢. أن يكون ﷺ قادراً على الإنكار^(٤).
٣. أن يكون المُقَرَّر منقاداً للشرع.
٤. ألا يكون قد علم من حاله ﷺ إنكاره لذلك الفعل قبل وقوعه، وبعد وقوعه حتى استقر ذلك شرعاً ثابتاً، وحكماً راسخاً، لا يحتمل التغيير ولا النسخ.
٥. أن لا يكون المُقَرَّر ممن يزيده الإنكار سوءاً.

وخلاصة هذه الشروط هو ما تقدم في الضابط، وهو عدم وجود مانع من الإنكار، فإن وجد مانع صحيح أمكن إحالة الإقرار عليه، فلا يكون حجة.

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٢٣)، أفعال الرسول ﷺ للأشقر (٢/ ٩٦).

(٢) المحقق من علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ لأبي شامة المقدسي (ص ١٧٧).

(٣) انظر: أفعال الرسول ﷺ للأشقر (٢/ ١٠٤-١١٢)، وأفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام للعروسي (ص ٢٠١).

(٤) المقصود به انتفاء الموانع من الإنكار، وقال العروسي في كتابه أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام (ص ٢٠١): «فلم أر من الأصوليين من تمثل له بمثال صحيح، وإنما افترضوا له افتراضات».

المطلب التاسع ضابط الإلحاق بنفي الفارق

ضابط الإلحاق بنفي الفارق هو: عدم الحاجة إلى التعرض للعلة الجامعة. وهذا الضابط ذكر كونه ضابطاً الغزالي، وابن قدامة، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمهم الله - عند بيانهم أن الإلحاق إما أن يكون بالعلة الجامعة، أو بنفي الفارق المؤثر في الحكم^(١).

وكونه ضابطاً لاندراج عدد من الأقسام تحت هذا النوع من الإلحاق، بينها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بعد ذكره للضابط المذكور بقوله: «إذا علمت ذلك فاعلم أن التحقيق أن نفي الفارق أربعة أقسام؛ لأن نفيه إما أن يكون قطعياً أو مظنوناً، وفي كل منهما إما أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، أو مساوياً له، فالمجموع أربعة»^(٢)، ثم فصل وذكر أمثلة كل نوع.

المطلب العاشر ضابط الإيلاء والتنبيه

الإيلاء والتنبيه^(٣) هو: اقتران الوصف بحكم لو لم يكن الوصف أو نظيره

(١) انظر: المستصفي (٢/٢٩٤)، وروضة الناظر (٣/٨٣٤)، مذكرة أصول الفقه (ص ٤٣٨).

(٢) مذكرة أصول الفقه (٤٣٨).

(٣) الإيلاء والتنبيه: لفظان يتقارب معناهما لغة، فالإيلاء في اللغة بمعنى الإشارة، مأخوذ من أوما إليه يماً ومثلاً أشار، ويأتي الإيلاء بمعنى الإشارة بالرأس أو باليد. أما التنبيه: فإنه في اللغة يستعمل للقيام والانتباه، يقال: نبهه وأنبهه من النوم فتنبهه وانتبهه.
انظر: لسان العرب (٢٩/١٤) (٤٠٧/١٥)، والصحاح (١/٨٢)، وشرح الكوكب (٤/١٢٥)، ومباحث العلة في القياس للسعدي (٣٧٠).

للتعليل، لكان ذلك الاقتران بعيداً عن فصاحة كلام الشارع. وكان إتيانه بالألفاظ في غير مواضعها، مع كون كلام الشارع منزهاً عن الحشو الذي لا فائدة فيه.

والإيحاء والتنبيه مسلك من مسالك إثبات العلة عند الأصوليين، وهو أنواع كثيرة، منهم من قسمه إلى خمسة أنواع، ومنهم من بلغ به الستة^(١)، ومنهم من فرع على كل فرع تفرعات^(٢).

والضابط الذي يضبط هذه الأنواع هو ما وضعه العلماء من تعريف له، يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «وأما دلالة الإيحاء والتنبيه، فهي لا تكون إلا على علة الحكم خاصة، وضابطها: أن يذكر وصف مقترن بحكم في نص من نصوص الشرع على وجه لو لم يكن ذلك الوصف علة لذلك الحكم لكان الكلام معيباً»^(٣).

فيدخل في هذا الضابط كما سبق عدد من الأنواع منها^(٤):

النوع الأول: أن يذكر الحكم أو الوصف، ويدخل الفاء أو أن-على رأي بعض-على أحدهما. وهذا على وجهين: أن يذكر الحكم أولاً ثم يأتي الوصف بعده مقترناً بالفاء. أو أن يذكر الوصف أولاً ثم يأتي الحكم بعده مقترناً بالفاء.

النوع الثاني: أن يحكم الشارع بحكم في محل بعد أن علمت صفة من

(١) انظر: المحصول (٥/١٤٣)، ومنهاج الوصول (ص ١٥١)، ونهاية الوصول (٨/٣٢٦٧-

٣٢٧٧)، وروضة الناظر (٣/٨٣٩-٨٤٦)، وشرح مختصر الروضة (٣/٣٦٢-٣٧٣).

(٢) انظر: التجبير (٧/٣٣٣١)، وشرح الكوكب (٤/١٢٥) وما بعدها، البحر المحيط (٥/١٩٨)، وإرشاد الفحول (٢/١٧٤).

(٣) مذكرة أصول الفقه (ص ٤١٨).

(٤) مختصر من كتاب مباحث العلة في القياس عند الأصوليين للدكتور عبد الحكيم السعدي (ص ٣٧١-٣٨٩)، تنظر المصادر السابقة.

الصفات صدرت في ذلك المحل، فحينئذ يغلب على الظن كون تلك الصفة علة لذلك الحكم.

النوع الثالث: أن يذكر الشارع وصفاً مع الحكم، ولم يصرح بالتعليل به، ولكن لو لم يكن الحكم معللاً به لما كان لذكره فائدة، ولذلك ذهبوا إلى أنه يفيد العلية ظناً، بناء على أنه لو لم يكن كذلك لكان ذكره عبثاً لا فائدة فيه.

النوع الرابع: أن يفرق الشارع بين أمرين في الحكم، بأن يذكر صفة تشعر بأنها هي علة لتفرقة في الحكم ما دام قد خصّها بالذكر دون غيرها؛ لأنها لو لم تكن علة لكان ذلك خلاف ما أشعر به اللفظ، وذلك تليس غير جائز من الشارع ولا يليق به، وينقسم قسمين: ما يكون فيه حكم أحد الأمرين المذكوراً في ذلك الخطاب، وحكم الآخر المذكوراً في خطاب آخر. أو ما يكون فيه حكمهما المذكوراً في خطاب واحد وهو على خمسة أوجه.

النوع الخامس: أن يأتي أمر الشارع أو نهييه في أمر ما، ثم يذكر في أثناؤه شيئاً آخر، لو لم يقدر كونه علة لذلك الحكم المطلوب لم يكن له تعلق بالكلام، لا بأوله ولا بآخره، مما قد يعتبر خبطاً واضطراباً في الكلام ينزه الشارع عنه.

وهناك أنواع أخرى وبعضها تتعدد صورها ويجمعها الضابط المذكور.

المطلب الحادي عشر

ضابط الاستدلال

ضابط الاستدلال: أن يكون ملائماً لتصرفات الشارع.

عرّف العلماء الاستدلال بأنه: إقامة دليل ليس بنص، ولا إجماع، ولا قياس^(١).

(١) انظر: التعبير (٨/ ٣٧٣٩)، والإحكام (٤/ ١٢٥)، ونهاية الوصول (٩/ ٤٠٣٩)، ومتمهى الوصول (٢٠٢)، وبيان المختصر (٣/ ٢٥١)، وإرشاد الفحول (٢/ ٢٤٥).

والضابط المذكور مأخوذ من قول الإمام الشاطبي: «كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين، وكان ملائماً لتصرفات الشرع ومأخوذاً معناه من أدلته، فهو صحيح بيني عليه، ويرجع إليه، إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعاً به...»، ثم قال: «ويدخل تحت هذا الضرب الاستدلال المرسل^(١) الذي اعتمده مالك، والشافعي...»^(٢).

قلت ويدخل فيه سد الذرائع، ولا سيما عند من يقول إن مبناها على اعتبار مآلات الأفعال^(٣)، ومن هؤلاء الإمام الشاطبي نفسه حين يقول: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل شرعاً لمصلحة فيه تُستجلب أو لمفسدة تُدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو لمصلحة تندفع به ولكن له مآل خلاف ذلك، وهذا الأصل يُبنى عليه قواعد، منها: قاعدة سد الذرائع»^(٤).

(١) يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي عند ذكره لأقسام الوصف المناسب الثلاثة: «الأول: أن يشهد الشرع باعتبار تلك المصلحة... الثاني: أن يلغي الشرع تلك المصلحة ولا ينظر إليها... الثالث: ألا يشهد الشرع لاعتبار تلك المصلحة بدليل خاص، ولا لإلغائها بدليل خاص، وهذا بعينه هو الاستصلاح، ويسمى المرسل، والمصلحة المرسلة، والمصالح المرسلة، وسمي مصلحة لاشتماله على المصلحة وسميت مرسلة لعدم التنصيص على اعتباره ولا على إلغائها...». مذكرة أصول الفقه (٣٠٢-٣٠٦).

(٢) الموافقات (١/٣٩).

(٣) اعتبار المآل هو: «الاعتداد بما تفضي إليه الأحكام عند تطبيقها بما يوافق مقاصد الشريعة»، وعرف أيضاً بأنه: «تحقيق مناط الحكم بالنظر في الاقتضاء التبعية الذي كان عليه عند تنزيهه، من حيث حصول مقصده، والبناء على ما يستدعيه ذلك الاقتضاء».

انظر: اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي للدكتور وليد الحصين (١/٣٧)، واعتبار المآلات عبد الرحمن السنوسي (ص ١٩).

(٤) الموافقات (٤/١٢٧-١٣٠).

ويدخل في الضابط القواعد المتعلقة بالمصالح وسد الذرائع كقاعدة اعتبار المأل - كما سبق في كلام الشاطبي - وقاعدة الاحتياط^(١) وغيرها، والله أعلم.

المطلب الثاني عشر ضابط سد الذرائع وفتحها

ضابط سد الذرائع وفتحها: تحقيقها للمصلحة الراجحة.

الذريعة هي: «الوسيلة للشيء»^(٢)، وغالب كلام الأصوليين عن جانب السد، حتى صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى عمل محرم، كما يقول ابن تيمية^(٣). فعرف بمصطلح: «سد الذرائع».

ومعنى سد الذرائع: «المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحذور»^(٤)، فهي وسيلة إلى أمر محذور، لذا وجب سدها.

والذرائع كما يجب سدها فإنه يجب فتحها، كما يقول العلماء^(٥)، وضابط جانبي الفتح والسد في هذا الدليل هو تحقيق المصلحة.

ويؤخذ هذا الضابط من قول ابن القيم: «إن باب سد الذرائع متى فاتت به مصلحة راجحة، أو تضمنت مفسدة راجحة لم يلتفت إليه»^(٦).

(١) قال القرافي في الفروق (٤/٣٦٨): «الاحتياط: ترك ما لا بأس حذراً بما به بأس».

(٢) شرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٤٤٩).

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/١٧٢).

(٤) إحكام الفصول (٢/٩٤٠)، وانظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/١٧٢) وذكر أن الذرائع «صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى عمل محرم».

(٥) فيجب سدها إن أدت إلى المحرم، كما يجب فتحها إن أدت إلى الواجب. انظر: شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٨-٤٤٩)، والفروق (٢/٣٣) وإعلام الموقعين (٤/٥٥٣)، ومذكرة أصول الفقه (ص ٩٨).

(٦) إعلام الموقعين (٣/٢١٣).

وقبله صاغ ابن تيمية - رحمه الله - هذا الضابط بقاعدة مشهورة وهي: «ما حرم سداً للذريعة يباح للمصلحة الراجحة»^(١). وعليه فالضابط يستعمل ويعتمد عليه في دليل الذريعة بنوعيتها الفتح والسد، والله أعلم.

المطلب الثالث عشر

ضابط المجاز

ضابط المجاز: صحة نفيه في نفس الأمر.

المجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في العرف الذي وقع به التخاطب لعلاقة بينهما^(٢).

وعرف ابن قدامة المجاز بأنه: «اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصح»^(٣).

قال الشيخ الشنقيطي: «يعني بقوله على وجه يصح أن تكون هناك علاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، وأن تكون ثم أيضاً قرينة صارفة عن قصد المعنى الأصلي»^(٤).

ومن الأمور التي يعرف بها المجاز ويتميز بها عن الحقيقة صحة نفي المجاز، وعدم صحة نفي الحقيقة^(٥) في نفس الأمر.

(١) انظر: تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء (٢/٢٢٥).

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤-٤٥).

(٣) روضة الناظر (١/٢٧٢).

(٤) مذكرة أصول الفقه (ص ١١١)، وقال ابن قدامة عند تعريفه للمجاز في موضع آخر (٢/٥٥٤): «وأما المجاز فهو اللفظ المستعمل في غير موضوعه على وجه يصح ثم أنه إنما يصح بأمر: أحدها اشتراكها في المعنى المشهور في محل الحقيقة كاستعارة لفظ الأسد في الرجل الشجاع لاشتهار الشجاعة في الأسد الحقيقي ولا تصح استعارة الأسد في الرجل الأبخر وإن كان البخر موجوداً في محل الحقيقة لكونه غير مشهور به».

(٥) الحقيقة هي: استعمال اللفظ فيما وضع له في العرف الذي وقع التخاطب فيه.

انظر: شرح تنقيح الفصول (٤٢، ٤٤).

مثال ذلك: تسمية الجد أباً، والأب الأدنى أباً، فإن اسم الأب قد يُنفى عن الجد؛ لأنه مجاز، بخلاف الأب الأدنى فلا يصح نفي الأبوة عنه بحال. وقولنا: «في نفس الأمر»: لبيان أنه قد يقال للبليد إنه ليس بإنسان فتنتفي الحقيقة، لكن ليس في الأمر نفسه، بل عند قصد المبالغة، والتشبيه بالمجاز^(١).

وقد اعترض على التفريق المذكور بأنه يلزم منه الدور^(٢)، لأن العلم بصحة النفي موقوف على العلم بأن ذلك المعنى ليس من المعاني الحقيقية، وذلك موقوف على العلم بأنه مجاز، فيكون إثبات كونه مجازاً بذلك فيه دور^(٣).

وأجيب بما يأتي^(٤):

١. أن نفي بعض المعاني كافٍ في معرفة كون اللفظ مجازاً.
 ٢. إذا كان اللفظ محتملاً للحقيقة والمجاز ولم يعلم المراد منها أمكن معرفة الحقيقة بعدم صحة نفيها، والمجاز بصحة نفيه.
- وهذا التفريق المذكور بين الحقيقة والمجاز كان من أدلة من منع وقوع المجاز في القرآن تنزيهاً له عن أن يكون فيه ما يتطرق له النفي^(٥).

(١) انظر: البحر المحيط (٢/٢٣٦). وانظر: النفي والإثبات عند الأصوليين (ص ٣١٥-٣١٦).

(٢) عرّف الدور بعدة تعريفات ترجع إلى معنى واحد وهو: توقف كل من الشئيين على الآخر.

انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٢٥٧-٢٥٨)، والتعريفات للجرجاني (ص ١٠٥)، والكليات للكفوي (٢/٣٣٤)، لفظة العجلان للزركشي (ص ٨٤).

(٣) انظر: مختصر ابن الحاجب وشرحه بيان المختصر (١/١٩٤-١٩٥).

(٤) انظر: إرشاد الفحول (١/١٢٤).

(٥) هذا مفاد كلام ابن الحاجب في مختصره وشارحه الأصفهاني في بيان المختصر (١/٢٣٥-٢٣٦).

وقال التفزازي في حاشيته على المحلي (١/٣٠٨): «... إن ارتفاع الكذب إنها هو ياردة المعنى المجازي والعدل عليه القرينة فانتفاء الكذب لأجل وجود القرينة على المعنى المجازي». انظر: حاشية محقق نثر الورود (١/١٤٨).

وأجاب المثبتون للمجاز بأنه إنما يكون كذباً إذا كان المراد من المنفي والمثبت معاً الحقيقة، أما إذا كان المراد من المنفي الحقيقة ومن المثبت المجاز فلا يلزم حينئذ من صدق المنفي كذب المثبت، لاختلاف ما يدلان عليه، لأن قولنا: البليد ليس بحمار يصدق مع قولنا: البليد حمار إذا كان الحمار في الأول يراد به الحقيقة، وفي الثاني يراد به المجاز، لاختلاف المحمول في المثبت والمنفي^(١).

إذا تقرر صحة التفريق والضابط المذكور من كون المجاز يصح نفيه في نفس الأمر، فيدخل فيه جميع أقسام المجاز، والأنواع المندرجة تحتها.

المطلب الرابع عشر ضابط صيغ العموم

ضابط العموم: صحة الاستثناء منه.

ذكر الأصوليون لتعريف العموم والعام^(٢) عبارات كثيرة منها:

- قولهم في العموم: «استغراق ما تناوله اللفظ» أي حمل اللفظ على جميع ما يصلح أن يقع عليه ويتناوله^(٣).

- وقولهم في العام: «كلام مستغرق لجميع ما يصلح له، بحسب وضع واحد، دفعة، بلا حصر»^(٤).

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) يقول الزركشي في البحر المحيط (٨/٤): «... وهنا أمور: أحدها: في الفرق بين العموم والعام، فالعام هو اللفظ المتناول، والعموم: تناول اللفظ لما يصلح له. فالعموم مصدر، والعام اسم لفاعل مشتق من هذا المصدر، وهما متغايران؛ لأن المصدر الفعل، والفاعل غير الفاعل».

(٣) انظر: الحدود للباجي (ص ٦٤)، وإحكام الفصول (١/١٧٦).

(٤) مذكرة أصول الفقه للشنيطي (ص ٣٥٩)، وأصله لأبي الحسين في المعتمد (١/١٨٩)، وانظر: روضة الناظر (٢/٦٦٢).

أو هو: «اللفظ الدال على جميع أجزاء ماهية مدلوله»^(١).

وقد كثر استعمال الضابط المذكور عند الأصوليين بلفظ: «معيار العموم»: صحة الاستثناء منه^(٢).

والمعيار آلة اختبار الدنانير^(٣)، واستعير هنا لما يختبر به عموم اللفظ، أي دليل تحققه. فإذا قبل اللفظ الاستثناء منه استدل بذلك على عمومه؛ لأن الاستثناء هو: «إخراج ما لولاه لوجب دخوله في المستثنى منه»^(٤)، فوجب أن تكون كل الأفراد واجبة الاندراج، وهذا معنى العموم.

تنبيه: لما كان العدد يعم الأفراد الداخلة، إلا أنه لا يدخل في الألفاظ العامة لكونه محصوراً، ويشترط في العام عدم الحصر كما في التعريف السابق، قيّد بعض العلماء الضابط بما يدل على إخراج العدد.

يقول المحلي بعد ذكره لإطلاق السبكي في قوله: «ومعيار العموم الاستثناء»، قال: «فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام»^(٥).

وقال ابن النجار: «ومعيار العموم صحة الاستثناء من غير عدد»^(٦).

ومن أطلق هذا القيد اكتفى بالتقييد المذكور في المصطلح ذاته.

إذا تبين ما سبق فيدخل في هذا الضابط جميع ألفاظ العموم وصيغته، مما يغني عن سردها. والله أعلم.

(١) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص ١٠٥).

(٢) انظر: التجبير للمرداوي (٥/٢٣١٨، ٢٣٦٧)، وشرح الكوكب (٣/١٠٤، ١٣٤)، ونهاية السؤل للإسنوي (٢/٨٣، ١٢٧).

(٣) يقول الفيومي في المصباح المنير (١/٤٣٩): «وعيرت الدنانير تعبيراً امتحنتها لمعرفة أوزانها، وعيرت المكيال والميزان معايرة وعياراً امتحنته بغيره لمعرفة صحته».

(٤) انظر: العدة (٢/٥٠٠)، والتجبير للمرداوي (٦/٢٥٣٨، ٢٥٧٩)، والتقريب والتجبير (٢/٢٦).

(٥) شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/١٤).

(٦) شرح الكوكب المنير (٣/١٠٤، ١٣٤).

المطلب الخامس عشر ضابط مفهوم المخالفة

مفهوم المخالفة هو: «ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق»^(١)، وهو الذي يراد بالمفهوم عند الإطلاق، ويسمى أيضاً دليل الخطاب^(٢).

وقد ذكر العلماء القائلون بحجيته^(٣) ضابطاً لهذه الحجية وهو أن لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه، وهذا الضابط ترجع إليه شروط اعتباره التي ذكرها العلماء.

يقول المرادوي بعد أن ذكر عشرة شروط لحجية مفهوم المخالفة- وإن شئت قلت: عشرة موانع من حجيته-: «الضابط لهذه الشروط، وما في معناها ألا يظهر لتخصيص المنطوق فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه»^(٤)؛ ولذا اقتصر بعض العلماء على ذكر الضابط عن ذكرها^(٥).

ومعنى ذلك: أنه إذا ظهرت له فائدة أخرى لم يدل على نفي الحكم عن غير المذكور، وذلك لأن تخصيص الشيء بالذكر لا بد أن يكون له فائدة،

(١) الإحكام (٣/٧٨).

(٢) انظر: كشف الأسرار (٢/٢٥٣)، والإحكام (٣/٦٧)، ومنتهى الوصول (ص١٤٨)، وشرح تنقيح الفصول (ص٢١٣)، التقرير والتحجير (١/٣١٣)، شرح الكوكب المنير.

(٣) وهم الجمهور خلافاً للحنفية، والذين يرون عدم حجيته في خطاب الشرع، ويعدونه من الاستدلالات الفاسدة، ويرون حجيته في مخاطبات الناس. يقول صاحب تيسير التحرير: «والحنفية ينفون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط، أما في مفاهيم الناس، وعرفهم في المعاملات والعقليات فيدل». انظر: تيسير التحرير (١/١٠١)، وبديع النظام (٢/٥٦٠). وانظر قول الجمهور في: العدة (٢/٤٤٨)، والتمهيد (٢/١٨٩)، وروضة الناظر (٢/٧٩٢)، والمستصفي (٢/١٩٦)، وجمع الجوامع (١/٢٥٢)، وشرح تنقيح الفصول (ص٢٧٠).

(٤) التحجير (٦/٢٩٠٤).

(٥) كما فعل البيضاوي. انظر: منهاج الوصول (ص٥٧) والتحجير (٦/٢٩٠٤).

ولا فائدة سوى إثبات الحكم المذكور ونفيه عما عداه، ونفيه عما عداه هو مفهوم المخالفة، وبمثل هذا وغيره قرر العلماء القائلون به حجيته.

إذا تبين ذلك فيندرج تحت هذا الضابط جميع شروط اعتبار مفهوم المخالفة^(١)، ومن تلك الشروط:

١. خروج المنطوق في الذكر مخرج الغالب؛ كما يقول الله تعالى في جملة المحرمات من النساء: ﴿وَرَبَّيْبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، فتقييد الربائب^(٢) بكونهن في الحجور جرى على الغالب، فلا يفيد حل الربيبة التي في غير حجر الرجل^(٣).

٢. صدوره موافقةً للواقع؛ كقوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الزَّيْنُ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠].

٣. تقدير جهل المخاطب بحكم المذكور مع علمه مسبقاً بحكم المسكوت عنه؛ كأن يسأل من يعرف حرمة ربا الفضل عن ربا النسبية^(٤)، فيقال له: «إنما الربا في النسبية»^(٥)؛ فلا يفهم حصر الربا

(١) انظر: الأحكام (٣/٩٤)، ومنتهى الوصول (ص ١٤٨)، وشرح التنقيح (ص ٢١٤)، والتقرير والتحرير (١/٣١٣-٣١٧)، وشرح الكوكب (٣/٤٨٩).

(٢) الرِّبَابُ جمع ربيبة، وهي: «بنت امرأة الرجل من غيره، سميت بذلك لأنه يرببها في حجره، فهي مربوبة، فعيلة بمعنى مفعول». تفسير القرطبي (٦/١٨٦).

(٣) قاله الجمهور وخلاف الظاهرية. انظر: المغني لابن قدامة (٩/٥١٦)، والمحل لابن حزم (٩/٥٢٩).

(٤) الربا نوعان: ربا الفضل وربا النسبية، والربا هو: الزيادة في أشياء مخصوصة. والأشياء المخصوصة هي الأصناف الربوية المنصوصة في الحديث وهي: الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح. وما قيس عليها. والفضل بمعنى الزيادة كما سبق، والنسبية بمعنى التأخير، وهو: بيع الربويات بالتأخير من غير تقابض. انظر: المغني (٦/٥١)، والنهاية في غريب الحديث (٢/١٩١-١٩٢) (٥/٤٤-٤٥)، والمصباح المنير (١/٢١٧).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الدنانير بالدنانير نساءً بلفظ: «لا ربا إلا في النسبية» برقم (٢١٧٨، ٢١٧٩)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، واللفظ له برقم (١٥٩٦).

- في النسيئة وجوازه في الفضل؛ للعلم بحكم هذا مسبقاً.
٤. وروده في سياق الامتنان؛ كما في قوله الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل: ١٤]؛ فوصف اللحم بالطري لا يفهم منه عدم حل أكل القديد^(١) منه^(٢).
٥. مجيئه في معرض المدح أو نحوه، ومنه قوله النبي ﷺ: «لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»^(٣)؛ فلا يدل على أن غير المذكور لا يجب الله ورسوله أو لا يحبه الله ورسوله.

المطلب السادس عشر

ضابط ما يعفو عنه من الخطأ في الاجتهاد

ضابط ما يعفو عنه من الخطأ في الاجتهاد وهو استفراغ الوسع، أو بذل الطاقة في طلب الحكم الشرعي، فكل من استفرغ وسعه في طلب الحكم وأخطأ في الوصول إليه فهو معفو عنه بإذن الله تعالى ورحمته. وهذا الضابط يؤخذ من تعريف الاجتهاد نفسه، شريطة أن يصدر من أهله وهو المجتهد أو الفقيه، كما عبر بذلك جمع من الأصوليين^(٤).

(١) القديد: اللحم المملح المجفف في الشمس، فعيل بمعنى مفعول. انظر: النهاية في غريب الحديث (٢٢/٤).

(٢) انظر: أضواء البيان (٣/٢٧٨-٢٧٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، برقم (٤٢١٠) ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ، برقم (٢٤٠٦).

(٤) كتعريف ابن الحاجب في منتهى الوصول (ص ٢٠٩) وسيأتي. يقول الشوكاني في إرشاده (٢/٢٩٦): «وقد زاد بعض الأصوليين في هذا الحد لفظ الفقيه فقال: بذل الفقيه الوسع. ولا بد من ذلك، فإن بذل غير الفقيه وسعه لا يسمى اجتهاداً اصطلاحاً». وانظر: حاشية التفتازاني على شرح العضد (٢/٢٨٩)، والتقارير والتحجير (٣/٢٩١)، وتيسير التحرير (٤/١٧٩).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «من كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له كائناً من كان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية»^(١).

وقد تكلم الأصوليون عن هذه المسألة في حكم الخطأ في الاجتهاد في الأصول والفروع، وهي مبنية على مسألة العقائد هل تثبت بالدليل الظني؟ الذي يظهر أنه الحق والصواب أن العقائد تثبت بالدليل الظني.

قال ابن القيم: «وكثير من المسائل التي هي عندهم أصول أدلتها ظنية، وهذا في أصول الدين، وأصول الفقه، أكثر من أن يذكر، كالقول بالمفهوم، والقياس، وتقدمهما على العموم، والأمر بعد الحظر، ومسألة انقراض العصر، وقول الصحابي والاحتجاج بالمراسيل، وشرع من قبلنا، وأضعاف ذلك، وكذلك في أصول الدين كمسألة الحال، وبقاء الرب تعالى وقدمه هل هما ببقاءٍ وقدم زائدين على الذات؟ والوجود الواجب هل هو الماهية نفسها أو زائد عليها؟ وإثبات المعنى القائم بالنفس وغير ذلك»^(٢).

ويقول شيخ الإسلام: «طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعها، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل واحد»^(٣).

وإذا ثبت ذلك فإنها داخلة في مجال الاجتهاد، ومجاله فيما كان ظني الثبوت أو الدلالة، والضابط المذكور يشملهما، أما إذا كانت الواقعة التي يراد الاجتهاد في حكمها قد دلّ على الحكم الشرعي فيها دليل صريح،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/٣٤٦).

(٢) مختصر الصواعق المرسله (٢/٦١٧).

(٣) تعارض العقل والنقل (١/٥٢).

قطعني الورود والدلالة، فلا يعفو عن الخطأ في الاجتهاد، بل ولا مجال للاجتهاد فيها.

المطلب السابع عشر ضابط الترجيح

ضابط الترجيح: متى اقترن بأحد الدليلين المتعارضين ما يفيد زيادة الظن رجح به.

ذكر الضابط بهذا النص: الطوفي في شرح مختصر الروضة^(١)، والمرداوي في التحرير^(٢).

وبيانه: أنه إذا اقترن بأحد الدليلين المتعارضين أمر نقلي، كآية أو خبر، أو اقترن بهما أمر اصطلاحي كعرف أو عادة، سواء كان هذا الأمر عاماً أو خاصاً، أو كان قرينة عقلية أو لفظية أو حالية، وأفاد هذا الاقتران زيادة الظن للدليل الذي اقترن به، فإن هذا الدليل يصبح راجحاً على الآخر، وذلك لأن رجحان الدليل هو الزيادة في قوته، وظن إفادته المدلول، والعمل بالراجح واجب. ولا خيار للمجتهد في الأخذ به، وذلك إما أن يأخذ بالمرجوح أو الراجح أو يتوقف، والأول مردود قطعاً، لما تقرر عند الأصوليين من وجوب العمل بما يفيد الظن رجحانه.

كما أن توقفه إهمال للدليلين، وليس بعمل، فوجب أن يأخذ بالراجح، وهذا أمر حقيقي لا يختلف العقلاء فيه.

ويندرج تحت هذا الضابط الكثير من المسائل والقواعد الأصولية المتعلقة بالترجيح.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (٣/٧٢٦)،.

(٢) انظر: التحرير (٨/٤٢٧٢).

يقول الطوفي بعد أن ذكر جملة من الترجيحات: «ومع ذلك فتمّ تراجع كثيرة لم نذكرها ذكرت في كتب الأصوليين، وذلك لأن مشاركات الظنون التي يحصل بها الرجحان والترجيح كثيرة جداً فحصرها يبعد، وحيث الأمر كذلك فالضابط والقاعدة الكلية في الترجيح: أنه متى اقترن بأحد الطرفين أمر نقل، أو اصطلاح، عام أو خاص، أو قرينة عقلية، أو لفظية، أو حالية، وأفاد ذلك زيادة ظن، رجح فيه»^(١)، ومثله المرادوي في التحبير كما سبق.

ومن أمثلة ذلك ما قاله التفتازاني في ضابط ترجيح المثبت على النافي أو العكس حيث قال: «وقد دل بعض المسائل على تقديم المثبت، وبعضها على تقديم النافي، فلذا احتاج المصنف - رحمه الله - إلى بيان ضابط في تساويهما وترجيح أحدهما على الآخر، وهو أن النفي إن كان مبنياً على العدم الأصلي فالمثبت مقدم، وإلا فإن تحقق أنه بالدليل تساويا، وإن احتمل الأمرين ينظر ليتبين الأمر...»^(٢).



(١) شرح مختصر الروضة (٧٢٦/٣)

(٢) التلويح في كشف حقائق التنقيح (٢/٢١٩).

المبحث الثاني ضوابط أصولية في التمييز

المطلب الأول ضابط الواجب

سبق في ضابط التعريف، أن الهدف من التعريف عند الأصوليين تمييز المعرف عن غيره، وعليه فإن أغلب التعريفات الأصولية تدخل في هذا النوع من أنواع الضابط الأصولي.

وللتمثيل على هذا النوع نذكر ضابط الواجب، وهو أي الضابط: «ما توعّد بالعقاب على تركه».

وقد نص الشنقيطي على هذا الضابط بقوله: «وضابطه: أن فاعله موعود بالثواب وتاركة متوعّد بالعقاب»^(١).

ومعلوم أن الجملة الأولى «فاعله موعود بالثواب» غير مختصة بالواجب، لدخول النذب في ذلك.

(١) مذكرة أصول الفقه (ص ٣٢). والصياغة المذكورة في ضبط وتعريف الواجب فيها إشارة إلى الخلاف الواقع في تعريف الواجب من عدم القطع بعقاب تارك الواجب، فقد يعفو سبحانه وتعالى بمنه وكرمه وعدله عن تارك الواجب ولا يقدر ذلك في كونه واجباً.
انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي (١/٢٦٧)، والتحجير للمرداوي (٢/٨١٥).

ومن خلال الضابط السابق يتميز الواجب عن الأحكام التكليفية المشابهة له، كما أن تعريفات تلك الأحكام هي ضوابط تمييز، فيقال مثلاً: ضابط المحرم: ما توعد بالعقاب فاعله. وضابط المندوب: ما كان فاعله موعوداً بالثواب، وتاركه بالعفو. وهكذا.

المطلب الثاني ضابط الواجب الكفائي

ضبط العلماء الواجب الكفائي بألفاظ مختلفة تدور حول النظر في تحصيل المقصود من فرضه، دون النظر إلى الفاعل، فإذا فعله بعض المكلفين كان ذلك كافياً في تحصيل المقصود فيه، وخروجهم من عهدة التكليف به، ولذلك سُمي بالواجب الكفائي أو بفرض الكفاية.

ومثاله: إنقاذ الغريق، فإنه إذا أُخرج من البحر فقد حصل المقصود من فرضه وهو الإنقاذ، فالنازل بعد ذلك إلى البحر لا مصلحة في نزوله، وكإطعام الجائع، وكسوة العريان، فالذي أطعم جائعاً، أو كسا عرياناً بعد زوال الفاقة عنهما، لا يكون محصلاً مصلحة فرض الكفاية.

إذا تبين المقصود من هذا المصطلح تبقى الإشارة إلى ألفاظ العلماء في ضبطه، ومن ذلك قول الصفي الهندي: «والضابط فيه: أن كل ما يكون المقصود منه حاصلًا، ولو بفعل البعض، فإذا أوجب الشارع كان ذلك واجباً على الكفاية»^(١).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «وأما الواجب على الكفاية فضابطه أنه ما ينظر فيه الشارع إلى نفس الفعل، بقطع النظر عن فاعله»^(٢).

(١) نهاية الوصول (٢/ ٥٧٢).

(٢) مذكرة أصول الفقه (ص ٣٧).

والضابط كما لا يخفى وضع للتفريق بين الواجب الكفائي، والواجب العيني^(١)، وهو تقسيم للواجب بحسب فاعله^(٢).

فالواجب العيني بناء على هذا الضابط ينظر فيه إلى الفاعل، وذلك لأن مصلحته تتكرر بتكرره، كالصلوات المفروضة، وغيرها من فروض الأعيان، فإن مصلحتها الخضوع المتكرر بتكرار هذه الفروض.

المطلب الثالث

ضابط المطلوب المضيق

ضابط المطلوب المضيق: ما لا يسع وقته أكثر من فعله.

وهذا الضابط مأخوذ من قول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -: «وَضَابُطُ مَا وَقْتُهُ مُضَيَّقٌ وَاجِبٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهُ هُوَ: مَا لَا يَسَعُ وَقْتَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَعْلِهِ»^(٣).

ويمثل له العلماء بصيام شهر رمضان، وهو من الواجب المضيق، لأنه لا يسع وقته شيئاً آخر من جنس الواجب، الذي هو الصيام، فلا يمكن أن يصام في الشهر رمضان، وصيام آخر غير الواجب، إذ إن صيام اليوم من رمضان يستغرق اليوم كله من طلوع الشمس إلى غروب الشمس، فلا يمكن أن يصام فيه غير الواجب لضيق الوقت.

ويسمى الحنفية الوقت المضيق معياراً؛ لأنه يعرف به مقدار الواجب،

(١) يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في مذكرة أصول الفقه (ص ٣٧): «فالواجب العيني هو ما ينظر فيه الشارع إلى ذات الفاعل، كالصلاة والزكاة والصوم، لأن كل شخص تلزمه بعينه طاعة الله سبحانه».

(٢) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص ٣٧).

(٣) مذكرة أصول الفقه (ص ٣٥).

فيزداد زيادته وينقص بنقصه، فيعلم به مقداره كما يعرف مقادير الموزونات بالمعيار^(١).

والضابط المذكور يؤتى به للتفريق بينه وبين غيره من المؤقتات- واجبة أو غير واجبة- وذلك للنظر في العبادة من حيث زمن أدائها، فيخرج بهذا الضابط الوقت الموسع، والوقت المطلق، ويمثل للأول بالصلوات المفروضة، فإن وقتها المحدد لها يسع معها كثيراً من الصلوات، أما الثاني فيمثل له: بالنذور المطلقة والكفارات، وذلك لأن وقت فعلها غير مقيد بوقت معين، فهو مطلق بهذا الاعتبار^(٢).

المطلب الرابع

ضابط الجهل الذي يعذر به المكلف

ضابط الجهل الذي يعذر به المكلف: كل ما يتعذر الاحتراز عنه عادةً. هذا الضابط ذكره القرافي في الفروق، ومثل له بعدة أمثلة منها: أن من وطئ امرأة أجنبية بالليل يظنها امرأته^(٣) أو جاريتها، فإنه يعفى عنه؛ لأن الفحص عن ذلك مما يشق على الناس^(٤).

وهذا الضابط أتى به القرافي ليفرق به بين الجهل الذي تسامح صاحب

(١) انظر: تيسير التحرير (٢/ ٢٠٧)، وقال الفيومي في المصباح المنير (١/ ٤٣٩): «وعبرت الدنانير تعبيراً امتحنتها لمعرفة أوزانها، وعابرت المكيال والميزان معايرة وعياراً امتحنته بغيره لمعرفة صحته».

(٢) انظر: تقسيات الواجب لمختار بابا (ص ٢٠٥).

(٣) قال ابن الشاط على مثال القرافي (٢/ ١٤٩): «قلت: ما قاله فيه صحيح غير إطلاقه لفظ الظن في وطء الأجنبية وما معه، فإنه إن أراد حقيقة الظن الذي يخطر لصاحبه احتمال نقيضه فلا أرى ذلك صواباً، وإن أراد بالظن الاعتقاد الجزمي الذي لا يخطر معه احتمال النقيض فذلك صواب».

(٤) انظر: الفروق للقرافي (٢/ ١٥٠).

الشرع عنه في الشريعة فعفا عن مرتكبه، وضابطه ما ذكر. وبين الجهل الذي لم يتسامح عنه صاحب الشريعة في الشريعة، فلم يعف عن مرتكبه، ويكون ضابط الأخير: كل ما لا يتعذر الاحتراز عنه عادةً ولا يشق^(١).

المطلب الخامس

ضابط المشقة المقتضية للرخصة

ضابط المشقة المقتضية للرخصة: تضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعبرة في تلك العبادة.

ذكر القرافي في الفروق هذا الضابط بقوله: «وضابط المشقة المؤثرة في التخفيف من غيرها هو أنه يجب على الفقيه أولاً أن يفحص عن أدنى مشاق تلك العبادة المعينة، فيحققه بنص أو إجماع أو استدلال ثم ما ورد عليه بعد ذلك من المشاق مثل تلك المشقة أو أعلى منها جعله مسقطاً، وإن كان أدنى منها لم يجعله مسقطاً.

ثم مثل له بمشقة التأذي بالقمل في الحج، فإنه مبيح للحلق بالحديث^(٢) الوارد عن كعب بن عجرة، فأى مرض آذى مثل مشقة القمل أو أعلى منه أباح، وإلا فلا.

يقول العز بن عبد السلام: «فإن قيل: المشاق تنقسم إلى ما هو في أعلى مراتب

(١) ذكر محمد بن علي المالكي الشارح لكتاب الفروق (٢/١٦٣): أن هذا النوع -الأخير الذي لم يعف عنه الشرع- يطرّد في أصول الدين، وأصول الفقه وفي بعض أنواع الفروع، وعلل ذلك بما يطول ذكره، وسيأتي مزيد إيضاح لها في ضابط ما يعفو عنه من الخطأ في الاجتهاد.

(٢) ما رواه كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: «لعلك أذاك هوامك؟ قال: نعم يا رسول الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو اطعم ستة مساكين، أو انسك بشاة». أخرجه البخاري في كتاب المحصر، باب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾، برقم (١٨١٤). ومسلم في كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى برقم (١٢٠١).

الشدة، وإلى ما هو في أدناها، وإلى ما يتوسط بينهما، فكيف تعرف المشاق المتوسطة المبيحة التي لا ضابط لها، مع أن الشرع قد ربط التخفيفات بالشديد والأشد، والشاق والأشق، مع أن معرفة الشديد والشاق متعذرة لعدم الضابط؟^(١)

قلنا: لا وجه لضبط هذا وأمثاله إلا بالتقريب، فإن ما لا يحدّ ضابطه لا يجوز تعطيله، ويجب تقريبه، تحصيلاً لمصلحته ودرءاً لمفسدته، فالأولى في ضوابط مشاق العبادات أن تضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في تلك العبادة، فإن كانت مثلها أو أزيد ثبتت الرخصة بها، ولن يُعلم التماثل إلا بالزيادة، إذ ليس في قدرة البشر الوقوف على تساوي المشاق، فإذا زادت إحدى المشقتين على الأخرى علمنا أنها قد استويا فيما اشتملت عليه المشقة الدنيا منهما، وكانت ثبوت التخفيف والترخيص بسبب الزيادة أولى^(٢).

المطلب السادس

ضابط الصحة

ضابط الصحة: موافقة ذي الوجهين الشرعي منهما.

وهذا الضابط مأخوذ من تعريف الصحة عند المتكلمين، وذكر كونه ضابطاً للصحة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(٣).

(١) يقول القرافي في الفروق (١/١١٨-١١٩): «المشاق التي تنفك العبادة عنها، وهي ثلاثة أنواع: نوع في الرتبة العليا، كالخوف على النفوس والأعضاء والمنافع، فيوجب التخفيف؛ لأن حفظ هذه الأمور هو سبب مصالح الدنيا والآخرة، فلو حصلنا هذه العبادة لثوابها لذهب أمثال هذه العبادة، ونوع في المرتبة الدنيا، كأدنى وجع أصعب، فتحصيل هذه العبادة أولى من درء هذه المشقة، لشرف العبادة، وخفة هذه المشقة، النوع الثالث: مشقة بين هذين النوعين، فما قرب من العليا أوجب التخفيف، وما قرب من الدنيا لم يوجبه، وما توسط يختلف فيه لتجاذب الطرفين» لذا أتى -رحمه الله- بهذا الضابط.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢/٢٠).

(٣) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص ٨٥).

وإيضاحه: أن كل فعل للمكلف لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون موافقاً للوجه الشرعي، أو مخالفاً له، فإن وقع موافقاً له فهو الصحيح، وإن وقع مخالفاً فهو باطل.

والضابط يشمل كل موافقة من المكلف للوجه الشرعي سواء كان فعله عبادة، أو معاملة^(١).

وهذا بخلاف اصطلاح الفقهاء للصحة وتفريقهم بين الصحة في العبادات بكونها: عبارة عن الإجزاء، وإسقاط القضاء^(٢)، فكل عبادة فعلت على وجه يجزئ ويسقط القضاء فهي صحيحة.

أما الصحة في المعاملات فهي: ترتب الأثر المقصود من العقد عليه^(٣)، فكل بيع أباح التصرف في المبيع فهو صحيح، وكل نكاح أباح استمتاع الزوج بزوجه فهو صحيح، وإلا فهو باطل.

والفساد ضدها فهو في العبادات: عدم الإجزاء، وعدم إسقاط القضاء، وفي المعاملات هو: عدم ترتب الأثر المقصود من العقد عليه.

كما أن هذا الضابط يميز الصحة عن الفساد وهو: كل مخالفة للفعل ذي الوجهين الشرعي منها^(٤)، وهو مرادف للباطل عند الجمهور خلافاً للحنفية^(٥).

(١) انظر: جمع الجوامع مع شرح المحلى (١/١٠٠)، وشرح الكوكب (١/٤٦٥)، والمستصفي (١/١٧٨)، وشرح التنقيح (ص٧٦).

(٢) انظر: فواتح الرحموت (١/١٢٢)، وتيسير التحرير (٢/٢٣٥).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع (١/١٠٦)، وشرح الكوكب (١/٤٧٣)، والمستصفي (١/١٧٨)، وشرح التنقيح (ص٧٧).

(٥) انظر: المستصفي (١/١٧٩)، والإحكام (١/١٧٦)، وشرح الكوكب المنير (١/٤٧٣)، ونهاية السؤل (١/١٠١)، والتقارير والتحبير (٢/١٥٤)، وتيسير التحرير (٢/٢٣٦).

المطلب السابع ضابط الخبر

ضابط الخبر: ما يمكن أن يقال لقائله صدقت أو كذبت. وقد نص على هذا الضابط الشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(١) -رحمه الله- وقد تعرضنا له عند الحديث عن ضابط الإنشاء. ونأتي به هنا لأنه من ضوابط التمييز، وهو ضابط يميز الخبر عن الإنشاء.

المطلب الثامن ضابط الكبيرة

اختلف العلماء في ضابط الكبيرة على أقوال كثيرة وعبارات متقاربة والهدف من ذكر الضابط هنا للتمييز والتفريق بين الكبيرة والصغيرة، وإن كانت الكبيرة تضم أنواعاً كثيرة من المعاصي ولكنها ليست جزئيات أصولية.

وقد اجتهد كثير من العلماء في ضبط الكبيرة، وهي ضوابط متقاربة، وسأكتفي هنا بذكر الضابط الذي ذكره القرطبي -رحمه الله- حيث قال: «كل ذنب أطلق الشرع عليه أنه كبير أو عظيم، أو أخبر بشدة العقاب عليه أو علق عليه حداً، أو شدد النكير عليه وغلظه وشهد بذلك كتاب الله أو سنة أو إجماع فهو كبيرة»^(٢).

وقد استحسنته الحافظ ابن حجر حيث قال: «ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في المفهم...»^(٣).

(١) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص ١٧١).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (١/ ٢٨٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ١٩١).

المطلب التاسع

ضابط الأمر المقتضي للإيجاب

ضابط الأمر المقتضي للإيجاب: الأمر المطلق.

الأمر المطلق هو المطلق عن القرينة الصارفة إلى النذب، أو الإباحة، أو غيرهما من المعاني^(١) التي ترد لها صيغة الأمر (افعل)، وبذلك يكون الأمر المطلق للوجوب فقط^(٢)، لأن المطلق هو الذي لم يقيد بشيء كما سبق.

يقول شيخ الإسلام بعد أن ذكر حكاية الخلاف في مسألة النذب هل هو مأمور به؟ قال: «التحقيق في مسألة النذب مع قولنا المطلق يفيد الإيجاب أن يقال: الأمر المطلق لا يكون إلا إيجاباً، وأما المندوب إليه فهو مأمور به أمراً مقيداً لا مطلقاً فيدخل في مطلق الأمر لا في الأمر المطلق»^(٣).

فهذا الضابط يميز أمر الإيجاب عن كل أمر صرف بأحد الصوارف، والله أعلم.

(١) اتفق العلماء على أن صيغة الأمر تستعمل في معانٍ كثيرة، وهي تحمل على ما دلت عليه القرينة بلا خلاف. واختلفوا فيما تفيد صيغة الأمر حقيقة هل هو الوجوب فقط، أو النذب، أو مشترك بينهما، أو غير ذلك؟ ومحل الخلاف في صيغة (افعل) بلا خلاف، وعدم بعضهم الخلاف في صيغة (افعل) وما قام مقامها.

انظر: احكام الفصول (ص ١٩٥)، المستصفي (٢/ ٧٢)، والإحكام (٢/ ١٦٢)، والإبهاج (٢/ ٢٨)، والمسودة (٥)، والبحر المحيط (٢/ ٣٥٦، ٣٦٤)، ونهاية السؤل (٢/ ٢٥٢-٢٥٤)، فواتح الرحموت (١/ ٣٧٣).

(٢) انظر: العدة (١/ ٦٦٠)، وأصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٦٦٠)، والإحكام (٢/ ١٦٢)، وشرح التنقيح (ص ١٢٧)، وفواتح الرحموت (١/ ٣٧٣).

(٣) المسودة (ص ١١)، والتحرير (٢/ ٩٨٨).

المطلب العاشر ضابط المطلق

ضابط المطلق هو: النكرة في سياق الإثبات.

وهذا الضابط ذكره الآمدي تعريفاً للمطلق^(١)، ويمكن جعله ضابطاً يميز فيه بين المطلق والعام، فمن صيغ العموم «النكرة في سياق النفي»، وقد التبس العام والمطلق على بعضهم، ولا سيما أن المطلق يسمى عاماً باعتبار أن موارده غير منحصرة، إلا أنه في نفسه عام، ويسمى بالعموم البدلي، أما «العام» المصطلح عليه فعمومه عموم شمولي، والفرق بينهما: أن عموم الشمول كلي، ويحكم فيه على كل فرد، عموم البدل كلي من حيث إنه لا يمنع تصويره من وقوع الشركة^(٢).

المطلب الحادي عشر ضابط ما يسوغ فيه الخلاف

ضابط ما يسوغ فيه الخلاف هو كل مسألة كان دليلها محتملاً، ويمكن قصرها على مسائل الاجتهاد.

ومسائل الاجتهاد: هي المسائل التي لا نص فيها من كتاب أو سنة أو إجماع أو جاء فيها النص، لكنه ليس خالياً من المعارض القريب له في القوة من حيث الثبوت أو الدلالة^(٣).

(١) انظر: الإحكام (٣/٥).

(٢) انظر: البحر المحيط للزركشي (٣/٧).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٣/٣٠٠).

ومذهب جمهور أهل العلم^(١) عدم الإنكار في مسائل الاجتهاد^(٢).

يقول ابن القيم: «والصواب: ما عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً، مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ فيها- إذا عدم فيها الدليل الظاهر الذي يجب العمل به- الاجتهاد لتعارض الأدلة أو لخفاء الأدلة فيها»^(٣).

إذا تبين ذلك فيمكن أن يقال في الضابط: كل مسألة أبان الله فيها الحكم بياناً واضحاً في كتابه، أو سنة نبيه ﷺ فالخلاف فيها محرم.

وقد ذكر الإمام الشافعي انقسام الخلاف إلى قسمين، وبين ما يميز كل قسم عن الآخر بقوله: «قال- أي السائل- فإني أجد أهل العلم قديماً وحديثاً مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك؟ قال: فقلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما: محرم، ولا أقول ذلك في الآخر.

(١) انظر: شرح الكوكب (٤/ ٤٩١)، ومجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٠٧)، والاجتهاد للجويني (ص ٥٠)، وشرح النووي على مسلم (٢/ ٢٣) (١١/ ٩٢)، وجزيل المواهب في اختلاف المذاهب للسيوطي (٢٩)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (ص ٢٨٤).

(٢) هناك ثمة فرق بين مسألة الإنكار في مسائل الخلاف والإنكار في مسائل الاجتهاد، فمسائل الاجتهاد ما ذكر، أما مسائل الخلاف فهي أعم من مسائل الاجتهاد، فمسائل الاختلاف منها ما يسوغ فيه الاختلاف وهي مسائل الاجتهاد، وهي التي عنى العلماء بقولهم: «لا إنكار في مسائل الاجتهاد»، ومنها ما لا يسوغ فيه الاختلاف، وهي ما خالف كتاباً أو سنة، أو إجماعاً، وهذا يجب أن ينكر وما زال العلماء قديماً وحديثاً ينكرون على من خالف ذلك، ولو لم ينكر مثل هذا لأدى إلى تبديل الدين وتغييره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-: «وقولهم: إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل، أما الأول فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء...».

انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ١٦٩)، وأعلام الموقعين (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ٣٠٠).

قال: فما الاختلاف المحرم؟

قلت: كل ما أقام الله من الحجّة أو على لسان نبيه منصوفاً بيناً لم يحل
الاختلاف فيه لمن علمه.

وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويدرك؛ فذهب المتأول أو القائس إلى
معنى يحتمله الخبر أو القائس وإن خالفه فيه غيره- لم أقل إنه يضيق عليه-
ضيق الخلاف في المنصوص^(١).



(١) الرسالة (ص ٥٦٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الضابط الأصولي لا يخرج عن أصول الفقه وقواعده، ويمكن تمييز المراد به- من خلال مقصوده في هذا البحث عن القاعدة الأصولية- بأنه: كلي يحرص جزئيات قاعدة أصولية.

وقد قسمته بعدة اعتبارات وحيثيات، قسمته من حيث الطرق المثبتة له، ومن حيث الهدف والغاية، ومن حيث الوقوع، ومن حيث قوة الإدراك.

وسرت في الجانب التطبيقي على التقسيم من حيث الهدف والغاية وقد قسمت الضوابط من هذه الحثية إلى قسمين: ضوابط للحصر والجمع، وضوابط للتمييز.

تحدث البحث عن جوانب تأصيلية أخرى تجلي الضوابط الأصولية وتبين العلاقة بينها وبين ما يشتهبها، بالإضافة إلى أهميتها ومدى الاحتجاج بها، والطرق الموصلة إليها.

وبعد الجانب التأصيلي شرعت بذكر جملة مختارة من الضوابط، متوزعة على أبواب الأصول، هدفت من خلالها تجلية المقصود من الضابط الأصولي، وإبراز أهميته عملياً للفت النظر إليه، وخرجت بعد هذه الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات أبرزها:

أولاً: النتائج:

أ) إن مفهوم الضابط الأصولي ليس بدعاً من الباحث فقد اشتمل البحث على عدد من الضوابط الأصولية التي قد نص عليها العلماء في كونها ضابطاً لجزئيات أصولية، وبينت من خلال الطرق المثبتة للضوابط شيئاً مما يمكن اقتناص الضابط به.

ب) إن العلماء السابقين وإن كان لهم حق الوضع والتأسيس والتأصيل فللمتأخرين الناقدون حق التتميم والتكميل، كما يقول الجويني^(١)، ومن التتميم والتكميل جمع ما تفرق في بطون الكتب وإبرازه، لعل فارس ميدانه يأتي لخدمة هذا النوع من المسائل الأصولية.

ثانياً: التوصيات:

الاهتمام بهذا النوع وإفراده بدراسات لاسيما عند الإمام القرافي والشيخ محمد الأمين الشنقيطي فلهم قدح معلى في هذا الجانب، ومن حقهم علينا إبراز جهودهم وجهود الآخرين.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.



(١) انظر: البرهان (٢/ ٧٤٤) فقرة (١١٧).

فهرس المصادر والمراجع:

١. الإبهاج في شرح المنهاج: للإمام علي بن عبد الكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
٢. الإحكام في أصول الأحكام: للإمام علي بن محمد الأمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ.
٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للحافظ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبيين، ط ١، ١٤١٣هـ.
٤. أصول الفقه (الحد والموضوع والغاية): د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٥. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، من مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٠هـ.
٦. اعتبار مآلات الأفعال وأثرها الفقهي، د. وليد بن علي الحصين، دار التدمرية الرياض، ط ٣، ١٤٣٠هـ.
٧. أفعال الرسول ﷺ ودلالاتها على الأحكام، د. محمد العروسي عبد القادر، مكتبة الرشد بالرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ.
٨. البحر المحيط في أصول الفقه: لبدر الدين الزركشي، حرره عبد القادر العاني، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٩. البرهان في أصول الفقه: لأبي المعالي الجويني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٠. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: لشمس الدين محمود عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١١. التبصرة في أصول الفقه: لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، ١٤٠٠هـ.
١٢. التحرير شرح التحرير في أصول الفقه: علاء الدين علي بن سليمان المرادوي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢١هـ.
١٣. تحفة المسؤول في شرح منهي السؤل، لأبي زكريا يحيى بن موسى الرهوني، دراسة وتحقيق الدكتور الهادي حسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية ودار إحياء التراث بدي الإمارات العربية، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٤. التعريفات: للشريف علي بن محمد الجرجاني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

١٥. التقرير والتحرير: لابن أمير الحاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
١٦. تقسيمات الواجب وأحكامه، د. مختار بابا آدو، ط ١، ١٤١٤ هـ.
١٧. التعقيد الفقهي وأثره في الاجتهاد المعاصر، د. يحيى سعدي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ.
١٨. تنقيح الفصول وشرحه: لشهاب الدين القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ٢، ١٤١٤ هـ.
١٩. تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٠. جمع الجوامع مع شرح المحلي وحاشية البناني: لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ.
٢١. الرد على المنطقيين: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الصمد شرف الكتبي، مؤسسة الريان بيروت، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
٢٢. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه: لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٤، ١٤١٦ هـ.
٢٣. شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: تصحيح: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية.
٢٤. شرح الكوكب المنير: للشيخ محمد بن أحمد الفتوح المعروف بابن النجار، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٣ هـ.
٢٥. شرح اللمع في أصول الفقه، للإمام أبي إسحاق الشيرازي، تحقيق: د. علي العميريني، دار البخاري، القصيم، ١٤٠٧ هـ.
٢٦. شرح مختصر الروضة: لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٩ هـ.
٢٧. العدة في أصول الفقه: للقاضي أبي يعلى، تحقيق: د. أحمد بن علي المباركي، ط ١، ١٤١٠ هـ.
٢٨. علم أصول الفقه (حقيقته، ومكانته، وتاريخه، ومادته): د. عبد العزيز عبد الرحمن الربيع، ط ٢، ١٤٢٠ هـ.
٢٩. الفروق في أصول الفقه: د. عبد اللطيف الحمد، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣١ هـ.
٣٠. الفروق: لشهاب الدين القرافي، عالم الكتب، بيروت.
٣١. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي محمد بن محمد بن النظام، بهامش المستصفي، دار الفكر.
٣٢. كشاف اصطلاحات الفنون: محمد بن علي الفاروقي التهانوي، حققه د. لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م.
٣٣. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: لعلاء الدين عبد العزيز البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ.

٣٤. الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ.
٣٥. لسان العرب: لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.
٣٦. لقطه العجلان وملة الظمان: محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. محمد المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة.
٣٧. مباحث العلة في القياس عند الأصوليين: د. عبد الحكيم عبد الرحمن السعدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤٢١هـ.
٣٨. المحصول في علم الأصول: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٢هـ.
٣٩. المحقق من علم أصول الفقه فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ، لشهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن المقدسي، المعروف بأبي شامة، تحقيق: أحمد الكويتي، مؤسسة قرطبة، ط ٢، ١٤١٠هـ.
٤٠. مذكرة أصول الفقه: للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: أبي حفص سامي العربي، دار البقين، ط ١، ١٤١٩هـ.
٤١. المستصفي من علم الأصول: لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
٤٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: لأحمد بن محمد الفيومي، المكتبة العلمية بيروت.
٤٣. المعتمد في أصول الفقه: لأبي الحسين البصري، تحقيق: محمد حميد وآخرون، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٣٨٤هـ.
٤٤. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٦هـ.
٤٥. معيار العلم (منطق تهافت الفلاسفة) لمحمد بن محمد الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، ط ٢.
٤٦. مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
٤٧. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: لأبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٤٨. منهج الوصول إلى علم الأصول: عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: سليم شبعانية، دار دانية، دمشق، ط ١، ١٩٨٩م.
٤٩. نظرية التقييد الأصولي، د. أيمن عبد الحميد البدارين، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٥٠. نهاية السؤل في شرح المنهاج: لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، عالم الكتب.

٥١. نهاية الوصول في دراية الأصول: لصفى الدين محمد بن عبد الرحيم الهندي، تحقيق: د. صالح اليوسف، ود. سعد السويح، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤١٩هـ.
٥٢. الواضح في أصول الفقه: لأبي الوفاء علي بن عقيل، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ.



محتويات البحث:

المقدمة	١١
الفصل الأول: دراسة تأصيلية للضابط الأصولي	١٧
المبحث الأول: تعريف الضابط الأصولي	١٩
المبحث الثاني: العلاقة بين الضابط الأصولي وما يشته به	٢٧
المبحث الثالث: أهمية الضوابط الأصولية وحجيتها	٣٠
المبحث الرابع: أقسام الضوابط الأصولية	٣٤
المبحث الخامس: طرق استخراج الضوابط الأصولية	٣٨
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للضابط الأصولي	٤١
المبحث الأول: ضوابط أصولية في الجمع والحصص	٤٣
المبحث الثاني: ضوابط أصولية في التمييز	٦٨
الخاتمة	٨٠
فهرس المصادر والمراجع	٨٢

